

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9423

الثلاثاء، 26 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

السيد خوجة (ألبانيا)	الرئيس
السيدة إيفستيغنيفا	الأعضاء:
السيد بريس لوس	الاتحاد الروسي
السيدة نسيبة	إكوادور
السيد فرانسوا دانيز	الإمارات العربية المتحدة
السيدة بيرسفيلا	البرازيل
السيد جانغ جون	سويسرا
السيدة بونغو	الصين
السيد أوسي - منساه	غابون
السيدة برودهيرست إستيفال	غانا
السيد فرايزر	فرنسا
السيدة باربرا وودوارد	مالطة
السيد أفونسو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد وود	موزامبيق
السيد إيشيكاني	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/678)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-27812 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/678)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالي أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة كريمة بنون، ممثلة المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/678، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (تكلمت بالإنكليزية): عندما مُنح الأمين العام الأسبق كوفي عنان جائزة نوبل للسلام في كانون الأول/ديسمبر 2001، بدأ خطابه بعبارة "اليوم في أفغانستان، ستولد فتاة". فمن هي تلك الفتاة الآن؟ هل هي طالبة جامعية أُجبرت على العيش في المنفى من أجل مواصلة تعليمها؟ هل هي مهندبة مؤهلة كانت تعمل قبل بضعة أشهر، ولكنها الآن حبيسة منزلها؟ أم أنها مثل الشابة التي التقاها فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جنوب غرب

أفغانستان مؤخرا: ابنة لأم أرملة، فتاة لم تذهب إلى المدرسة قط بسبب النزاع وهما الرئيسي كل يوم هو إيجاد ما يكفي من الماء لأسرتها؟ وتصف تلك الأمثلة الموجزة المعضلات والتعقيدات في أفغانستان اليوم. ولا توجد إجابات سهلة.

وإذ أتطرق إلى المثال الأخير، أشير إلى أن المجتمعات المحلية الأفغانية تعاني بشدة من آثار ثلاث سنوات من الجفاف. وفي بلد يعتمد فيه قرابة 80 في المائة من السكان على الزراعة، فإن تغير المناخ ونقص المياه لهما آثار مدمرة على حياة الناس. ويقول الأفغان في المناطق التي تعاني من ندرة المياه إنه إذا لم يكن لديهم ماء، فإن كل شيء آخر سيكون ثانويا. وأشار حاكم بحكم الأمر الواقع لإحدى الولايات إلى ما سماه "الهجرة المعكوسة"، حيث تهاجر الأسر التي تملك كل شيء باستثناء الماء إلى أماكن لا تجد فيها سوى الماء.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أصدرت بعثة الأمم المتحدة، منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9354)، ثلاثة تقارير عن حقوق الإنسان: أولا، عن أثر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على المدنيين؛ وثانيا، عن انتهاكات العفو المعلن من قبل سلطات الأمر الواقع نفسها فيما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين السابقين والأفراد السابقين في القوات المسلحة؛ وثالثا، عن معاملة المحتجزين. وتوثق تلك التقارير انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الأمر الواقع في انتهاك للقانون الدولي. وفي كثير من الحالات، فإنها تشكل انتهاكات لتعليمات زعيم طالبان نفسه، على سبيل المثال، بشأن حظر التعذيب وسوء المعاملة. وتزرع هذه الانتهاكات الخوف وعدم الثقة اللذين يقوضان ادعاء سلطات الأمر الواقع بأنها تحظى بالشرعية الداخلية. وأنه بتعاون سلطات الأمر الواقع في تقديم ردود من خلال وزارة الخارجية القائمة بحكم الأمر الواقع على تقاريرنا قبل نشرها. ويمكن الاطلاع على ردودها الخطية مرفقة بكل تقرير.

وتركز جهود بعثة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على التعامل مع سلطات الأمر الواقع وتمكينها من إنشاء نظام حوكمة شامل للجميع وسريع الاستجابة، بما في ذلك أعمال الشرطة، على

وعلى الصعيد إيجابي، هناك أدلة متزايدة على أن سلطات الأمر الواقع نجحت في الحد بدرجة كبيرة من زراعة الخشخاش في أفغانستان. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا عن ذلك يتضمن مزيدا من التفاصيل في تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن للعالم أن يستفيد من ذلك القرار الذي أثر على سبل عيش الآلاف من المزارعين الأفغان. وفي كابول، أنشأت بعثة الأمم المتحدة فريقا عاملا من البلدان التي تتسق جهودها لتقديم مساعدة محددة لهؤلاء المزارعين، وكذلك لملايين الأفغان الذين أصبحوا مدمنين نتيجة للطلب على تلك المخدرات في بلدان بعيدة. ويعقد المانحون اجتماعا بشأن أفغانستان اليوم في اسطنبول. وسنكرر طلباتنا بتقديم مساعدات معززة لتلك المجتمعات المحلية.

في غضون ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء فجوة التمويل الإنساني. فحتى الأسبوع الماضي، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان 872 مليون دولار، أي نحو 28 في المائة من المبلغ المطلوب وقدره 3,2 بليون دولار. وقد توقف عمل العديد من البرامج بالفعل بسبب عدم كفاية التمويل في الوقت الذي يقترب فيه الشتاء بسرعة والذي تكون فيه حياة الناس أكثر عرضة للخطر. وهذا يعني أن 15,2 مليون أفغاني يواجهون حاليا انعدام الأمن الغذائي الحاد قد ينزلقون نحو المجاعة في الشهور المقبلة. وأحث المانحين على الاستجابة لندائنا الإنساني بأكبر قدر ممكن من السخاء قبل حلول فصل الشتاء.

وهناك حاجة أيضا إلى وسائل أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة لتقديم المساعدة. ونحث المانحين على النظر في تمويل المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما يتماشى مع إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لأفغانستان بهدف استمرارية الخدمات الأساسية وتعزيز سبل العيش والنهوض بقدرة المجتمعات المحلية على الصمود لصالح الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والنازحون والعائدون.

منذ عام 2022، كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ استراتيجية للتواصل بهدف تلطيف سياسات سلطات الأمر الواقع وجعل أفغانستان أقرب إلى المعايير الدولية. وعلى أرض الواقع، تبدي

نحو يحترم قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وقد حان الوقت لدعم تعزيز التواصل مع العناصر ذات الصلة في سلطات الأمر الواقع من خلال الوسائل المناسبة لزيادة معارفها وزيادة امتثال إجراءات إنفاذ القانون للمعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا فريق من العلماء المسلمين البارزين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وركز وفد العلماء على مسائل تعليم الفتيات وحقوق المرأة والحاجة إلى الحوكمة الشاملة للجميع، وشددوا على أن هذه الأمور جزء لا يتجزأ من الحوكمة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. ونحث على مواصلة هذه الزيارات. وهي جزء من الحوار المهم بشكل حيوي بين سلطات الأمر الواقع والمجتمع الدولي، بوساطة مفيدة من العالم الإسلامي.

وعلى الصعيد دون الوطني، وتقت البعثة حالات عديدة من المشاورات بين سلطات الأمر الواقع والمجتمعات المحلية. وتجري تلك المشاورات من خلال المؤسسات وعلى أساس مخصص على حد سواء. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت مجالس لعلماء الولايات تتألف من رجال دين وشيوخ قبائل في جميع ولايات أفغانستان البالغ عددها 34 ولاية. والغرض من هذه المجالس هو تحقيق المساواة والاستماع إلى مظالم السكان المحليين، ولكنها تقدم تقاريرها أيضا مباشرة إلى زعيم طالبان. ومن السابق لأوانه الحكم على تلك المؤسسات وتحديد ما إذا كانت أدوات للمساءلة والتشاور أم للرقابة. ويساورنا القلق من أن مجلس العلماء الإقليمي الذي أنشئ مؤخرا لولايتي باميان ودايكندي ذاتي الأغلبية الشيعية لا يضم أعضاء شيعة.

وفي نهاية هذا الشهر، سيعقد اجتماع بصيغة موسكو في قازان، روسيا، وسيركز على تشكيل حكومة شاملة للجميع. وسترسل سلطات الأمر الواقع وفدا برئاسة وزير خارجية الأمر الواقع. وعلى الرغم من إصرار سلطات الأمر الواقع على أن مؤسساتها شاملة للجميع، يبدو أن ثمة فجوة شرعية متنامية بينها وبين الشعب. ولا يزال الافتقار إلى اليقين فيما يتعلق بالحقوق والمساءلة والتمثيل والاحتكام إلى القضاء يشكل عقبة كبيرة أمام الشرعية الداخلية. ولا يمكن أن تكون هناك شرعية دولية من دون شرعية محلية.

ولا يزال الهدف من تواصلنا تعزيز ممارسات للحكم تجسد المعايير الدولية، فضلا عن التراث الثقافي والديني لأفغانستان. ويمكن أن نستفيد من كون هذا التواصل أكثر تنظيماً وهادفاً بقدر أكبر مع تمسكنا في الوقت نفسه بالمبادئ. ويجب أن تعترف استراتيجية التواصل بعد إعادة صياغتها، أولاً بأن سلطة الأمر الواقع تتحمل المسؤولية عن رفاه الشعب الأفغاني بجميع أبعاده وينطبق ذلك على المرأة بصفة خاصة. كما يجب أن تتضمن استراتيجية التواصل بعد إعادة صياغتها آليات لمعالجة شواغل سلطات الأمر الواقع التي طال أمدها. وينبغي أن تشمل على إجراء حوار بين الأفغان على شاكلة ذلك الذي توقف عندما سيطرت حركة طالبان على الحكم في آب/أغسطس 2021. ويتطلب هذا التواصل أيضاً تبني المجتمع الدولي لموقف أكثر تنسيقاً. ونتطلع إلى تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص لأفغانستان وملاحظاته بشأن تلك المسألة وغيرها.

يشكل انعدام الثقة لدى جميع الأطراف عائقاً خطيراً أمام بناء الثقة، ولكن أبواب الحوار لا تزال مفتوحة. لقد كانت أفغانستان بلداً في حالة نزاع على مدار ما يقرب من نصف قرن. وتتيح هذه اللحظة، على الرغم من مشاكلها، فرصة. ويجب أن نكفل عدم إغلاق أبواب الحوار. فرغم كل شيء، ستولد مئات الفتيات في أفغانستان اليوم. وينبغي ألا يولدن في حالة فقر أو إقصاء أو تمييز أو يأس. وينبغي أن يكن قادرات على الإسهام في تحقيق الإمكانيات الكاملة لأفغانستان يسودها السلام ولا تعاني من العزلة عن المجتمع العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن استولت حركة طالبان على كابول قبل أكثر من عامين، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تدين أشكال القمع العديدة الموجهة ضد النساء والفتيات الأفغانيات. واستمع المجلس مباشرة إلى 13 امرأة أفغانية، تحدثت إليه غاليتهن من المنفى، حيث تضطر الكثير جداً من الأفغانيات للعيش في المنفى. وكان مفاد رسالتهن إلى المجلس أن ما تريده المرأة الأفغانية، أينما

سلطات الأمر الواقع، ونحن على اتصال دائم بها، استعداداً للاستمرار في ذلك التواصل حتى في الوقت الذي لا نزال فيه على خلاف عميق بشأن مسائل مثل حقوق النساء والفتيات والحاجة إلى جعل نظام الحكم أكثر شمولاً، ونعبر عن تلك الخلافات في اجتماعاتنا. ولكنني أشعر بقلق متزايد إزاء ما لا يمكن وصفه إلا بأنه غيبة الاتجاه الإيجابي في تواصلنا. وإذا استمر ذلك المنحى، فلن نتمكن من معالجة شواغل المجتمع الدولي ولا شواغل حكومة الأمر الواقع، وفي المقام الأول، لن يكون بوسعنا معالجة الاحتياجات الكبيرة للشعب الأفغاني.

ومن المعروف جيداً أن المراسيم التي أصدرتها حركة طالبان بهدف إقصاء المرأة عن الحياة العامة والتعليم، وعددها أكثر من 50، قد قوضت إلى حد كبير استراتيجيتنا للتواصل. وستتناول المنكلماتان اللتان ستحدثان بعدي، وهما المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث والسيدة كريمة بَنُون، بمزيد من التفصيل الآثار المدمرة لتلك المراسيم على حياة المرأة الأفغانية.

وقد نشرت بعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة، تقريرها الفصلي الرابع عن حالة المرأة الأفغانية استناداً إلى أكثر من 500 مقابلة. ومن بين النتائج الواردة في التقرير أن 46 في المائة من النساء ترين أنه ينبغي عدم الاعتراف بحركة طالبان تحت أي ظرف من الظروف. ويقوض ذلك بشكل أكبر ادعاء سلطات الأمر الواقع أنها تحظى بالشرعية الداخلية.

إن السياسات التي تؤدي إلى إقصاء المرأة غير مقبولة لدى المجتمع الدولي. وندرك جميعاً ذلك، ولا سيما أنا، بصفتي امرأة من المنطقة، يتعين عليها التعامل كل يوم مع الآثار المستمرة للخطر المفروض على النساء الأفغانيات، بمن فيهن أولئك الممنوعات من العمل في مبانينا. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان ينبغي لنا مواصلة العمل مع سلطات الأمر الواقع على الرغم من تلك السياسات أو وقف هذا العمل بسببها. وترى بعثة الأمم المتحدة أنه يجب علينا أن نواصل هذا العمل وأن نستمر في الحوار. فالحوار ليس اعترافاً. والتواصل ليس قبولاً بتلك السياسات. بل على العكس من ذلك، فإن الحوار والتواصل هما وسيلتنا في السعي إلى تغيير تلك السياسات.

تحملهم مسؤولية إنفاذ مراسيمها. وفي ظل استمرار تلك القيود، نشهد، من بين أمور أخرى، ارتفاع في مستويات زواج الأطفال وعمالة الأطفال.

ثالثاً، بينما كان تعزيز السلامة والأمن، لا سيما بالنسبة للنساء العاملات، يشكل قبل عام ثاني أكثر الأولويات إلحاحاً، فقد حلت محله اليوم الشواغل التي تتعلق بالصحة العقلية. ومع استمرار انخفاض النسبة المئوية للنساء العاملات، أفادت 90 في المائة من الشابات اللاتي أجبن على أسئلتنا بأن صحتهم العقلية سيئة أو سيئة جداً، فضلاً عن انتشار الانتحار والمويل الانتحارية في كل مكان. وهن يخبرنا أنهن سجينات يعشن في الظلام، مجبرات على أن يلزمن منازلهن بلا أمل أو مستقبل. وكما قالت الممثلة الخاصة أوتونباييفا، فإنهن يخبرنا أن إقصاءهن عن الحياة العامة شبيه بالخوف المستمر من الموت تأثراً بالعنف.

ولا تزال النساء في أفغانستان تطالب المجتمع الدولي بإتاحة المجال لهن للتكلم مباشرة مع سلطات الأمر الواقع وألا تلتقي الجهات الفاعلة الدولية مع طالبان دون وجود نساء في وفودها وأن تواصل الجهات الفاعلة الدولية استخدام جميع الوسائل المتاحة لها للضغط من أجل التغيير، بما في ذلك استخدام الجزاءات، دون منح استثناءات للسفر، ومسألة عدم الاعتراف. وترى 46 في المائة من النساء اللاتي جرى استطلاع آرائهن أن الاعتراف ينبغي ألا يحدث تحت أي ظرف من الظروف، فيما ترى 50 في المائة منهن أنه ينبغي عدم منحه إلا بعد أن تضع طالبان حداً للانتهاكات المتعلقة بحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة في حكومة شاملة للجميع.

في المرة الأخيرة التي اجتمع فيها مجلس الأمن بشأن أفغانستان (انظر S/PV.9354)، أُفيد بوجود أكثر من 50 مرسوماً يقيد حقوق المرأة. وقد صدر المزيد منها منذ ذلك الحين. وتضاعف تقريباً عدد الأسر التي تعيش في فقر خلال عامين. ويحتاج أكثر من ثلثي سكان أفغانستان إلى المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. ويعاني 20 مليون شخص من الجوع الحاد، غالبيتهم من النساء والفتيات، كما ارتفعت تكلفة السلة الغذائية. وزادت ديون الأسر المعيشية بمقدار ستة أضعاف.

كانت، هو ما تريده جميع النساء في كل مكان - الحق في أن تعيش بكرامة وأن تتمتع بالحرية والاحترام على قدم المساواة.

وعلى مدار العام المنقضي، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمة الدولية للهجرة للتشاور بانتظام مع الأفغانيات داخل البلد ولمحاولة جعل المرأة في مركز عملية صنع القرار على الصعيد الدولي، على النحو الذي تقتضيه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، أخبرتنا النساء، مرة أخرى، أن الحصول على التعليم لا يزال على رأس أولوياتهن. فأكثر من أربع شابات وفتيات من كل خمسة ممن ينبغي أن يدرسن غير ملتحقات بالمدارس. ولا يمكن الاستهانة بالأثر الذي يخلفه ذلك على مدى الحياة، لا على النساء والفتيات غير الملتحقات بالمدارس فحسب، بل أيضاً على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

وبينما لم تتغير العديد من مطالب النساء اللاتي يعشن داخل أفغانستان، فإن هناك ثلاثة تحولات ملحوظة تتطلب اهتمامنا العاجل.

أولاً، لقد تقلص تأثير المرأة على عملية صنع القرار بشكل كبير، ولم يكن ذلك على المستوى الوطني ومستوى الولايات فحسب. فثمة تراجع شديد في حيز صنع القرار المتاح للمرأة وفي سلطتها على مستويات المجتمع المحلي والأسرة الموسعة والأسرة المعيشية، حيث يتقلص حيز صنع القرارات الأسرية أكثر من غيره. ويعزى ذلك إلى زيادة الفقر وانخفاض المساهمات المالية للمرأة وفرض حركة طالبان لمعايير جنسانية مفرطة الذكورية الأبوية وتزايد عزلة المرأة. وفي مشاوراتنا، أفادت 22 في المائة فقط من النساء بأنهن يقابلن نساء من خارج أسرهن المباشرة مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، وأفادت أغليبيتهم بأن علاقاتهن قد تدهورت مع سائر أفراد أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وهذا يعرض الصحة العقلية للمرأة للخطر ويزيد من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ثانياً، تخبرنا النساء أنه بالإضافة إلى مواجهة قائمة متزايدة من القيود المفروضة على حياتهن، فإن تنفيذ تلك القيود يزداد تواتراً وشدّة، بما في ذلك على يد الذكور من أفراد الأسرة، حيث أن حركة طالبان

ويعني ذلك أيضا ضخ أموال في المنظمات التي تقودها النساء الأفغانيات والتي تقدم المساعدة لهن والأعمال التجارية التي تديرها النساء. فلم تتلق 77 في المائة من المنظمات النسائية تمويلا في عام 2022. وذلك أمر لا يمكننا قبوله. ومثلما تتصرف النساء الأفغانيات بشجاعة وإبداع، فيفتحن مدارس سرية ويجعلن الفتيات يرتدين ملابس الفتيان ليتمكنن من الحصول على التعليم، يمكن للجهات المانحة أيضا أن تجد طرقا مبتكرة للوصول إلى النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال المنصات الإلكترونية والإذاعة والمساعدات النقدية والمنح الدراسية وحلول الهجرة الآمنة.

أود أن أعرض على المجلس ثلاث توصيات نهائية.

أولا، نوصي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) بأن تعقد اجتماعا يُكرس للدور الذي يمكن أن تؤديه اللجنة في التصدي لانتهاكات حقوق المرأة في أفغانستان، بما في ذلك الاستماع مباشرة إلى النساء الأفغانيات وخبراء حقوق المرأة، وتحديث معايير الإدراج في قائمة الجزاءات واستخدام كافة الأدوات المتاحة للجنة.

ثانيا، علينا أن ننظر في الرسائل التي نبعث بها عندما نصور الحالة في أفغانستان على أنها أزمة إنسانية بحتة أو حصرًا، فهي ليست كذلك. إنها أزمة اقتصادية وأزمة صحة عقلية وأزمة تنمية وأكثر من ذلك بكثير. والخيط الذي يربط بين مختلف هذه الجوانب هو الأزمة الكامنة المتعلقة بحقوق المرأة. ويجب أن تكون تلك هي العدسة الأساسية التي نفهم من خلالها ما يجري وما يجب أن نفعله.

ثالثًا، نطلب إلى المجلس أن يقدم دعمه الكامل لإطلاق عملية حكومية دولية لتدوين الفصل الجنساني بوضوح في القانون الدولي. فالأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لم تُنشأ للتصدي للقمع الجنساني الجماعي الذي ترعاه الدولة. وهذا الاعتداء الممنهج والمخطط له على حقوق المرأة هو أساس رؤية طالبان للدولة والمجتمع، ومن ثم يجب تسميته وتعريفه وحظره في قواعدها العالمية حتى نتمكن من الرد على النحو المناسب.

وتُفاقم اعتداءات طالبان على حقوق المرأة الحالة، مما يدفع النساء إلى التخلي عن وظائفهن وفرص توليد الدخل والانقطاع عن التعليم الذي يحتاجه ليصبحن جزءا من مستقبل أفغانستان. وتشير تقديرات إلى أن تشغيل النساء انخفض بنسبة 25 في المائة منذ استحوذ طالبان على السلطة، مقارنة بنسبة 7 في المائة للرجال. وهذه التقديرات سابقة على مراسيم الحظر العديدة التي سُنت منذ نهاية عام 2022 والتي منعت عشرات الآلاف من النساء من العمل في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، هذا علاوة على الخسارة المرتقبة لأكثر من 60 000 وظيفة والتي ستترتب على إغلاق صالونات التجميل. وتكلف تلك المراسيم أفغانستان ما يقرب من بليون دولار سنويا، ومن المؤكد أن هذه الخسارة ستزداد.

وعليه، لا بد أن نرسم معا طريقا للمضي قدما، مسترشدين في ذلك بأصوات النساء ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد تجاهلنا تلك الأصوات كثيرا في الماضي. وأُقصيت النساء الأفغانيات من 80 في المائة من مفاوضات السلام خلال الفترة من 2005 إلى 2020. واستبعدت المفاوضات بشأن اتفاق الدوحة، التي أُجريت في عام 2020، المرأة الأفغانية ولم تتضمن إشارة واحدة إلى حقوق المرأة أو أي ضمانات لها. وكانت تلك الإخفاقات جزءا مما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. والماضي مليء بالأمثلة على إهمال المرأة أو تجاهلها؛ والحاضر مليء بعواقب ذلك. ولذلك، يجب أن ينصب التركيز في المستقبل على الاستماع إلى النساء والاستثمار فيهن ودعمهن، فضلا عن إشراكهن.

إن النساء في أفغانستان سيقدن التغيير الذي يحتاجن إليه. وسيجدن طرقا للمجاهرة بآرائهن وتثقيف أنفسهن وتوليد الدخل ومساعدة الآخرين. لقد فعلن ذلك من قبل وسيفعلن ذلك مرة أخرى. وتتمثل مهمتنا في الاستماع إليهن ودعمهن، بما في ذلك من خلال إتاحة المجال لهن للاجتماع مع سلطات الأمر وإشراك نساء في وفودنا عندما نجتمع مع سلطات الأمر الواقع واستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لتخليصهن من براثن الظلام.

في المجتمع المدني، إنها حاولت الانتحار مؤخراً. وأوضحت قائلة: "أخشى أن يمنعوا النساء من التنفس دون إذن الرجل". ووصفت امرأة من الهزارة العيش تحت تهديد مستمر من الفظائع الموجهة على نطاق واسع ضد الهزارة من قبل طالبان. وقالت إحدى المحتجات في كابل: "ما نشهده كل يوم هو موت بالتدريج. هذا ما تشعر به عندما تعيش في ظل الفصل الجنساني".

كما تخبرني العديد من النساء الأفغانيات عن مدى قلقهن إزاء المحاولات المتزايدة من قبل بعض الجهات الفاعلة الدولية لتطبيع طالبان على الرغم من سياساتها القمعية. ونتيجة لذلك، أُضرب بعض المدافعين عن حقوق المرأة الأفغانية مؤخراً عن الطعام، مطالبين بالاعتراف الدولي بأن الفصل الجنساني يمارس في بلدهم. يدّعي المجتمع الدولي، في كثير من الأحيان، أنه يكافح التطرف لكنه يفشل في دعم الناس الذين يقاومون هذا التطرف سلباً على الخطوط الأمامية. وقد دعا المجلس حركة طالبان مراراً وتكراراً إلى وضع حد لانتهاكاتها الجسيمة. ولكن ينبغي له فعل المزيد لمحاسبتها على سحقها لحقوق المرأة.

وأنا هنا اليوم لأطلب إلى المجلس أن يوضح من خلال العمل أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع نظام الفصل الجنساني الذي فرضته طالبان. وفي حزيران/يونيه، وجه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات دعوة إلى المجتمع الدولي لحشد إدانة قانونية دولية واتخاذ إجراءات لإنهاء الفصل الجنساني الذي وصفاه بأنه نظام مؤسسي للتمييز والعزل والإذلال واستبعاد النساء والفتيات. كما أن الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلي البلدان من العديد من المناطق، بما في ذلك أعضاء المجلس، قد وصفوا الحالة بأنها فصل جنساني. وفي مجلس حقوق الإنسان، لم تعترف جنوب أفريقيا بأن حكم طالبان يشكل فصلاً جنسانياً فحسب، بل دعت إلى رد دولي عليه على غرار الرد الذي ساعد على إنهاء الفصل العنصري.

وفي اليوم الدولي للمرأة هذا العام، دعا الأعضاء الناشطة الأفغانية الشجاعة، زبيدة أكبر، إلى مداواتهم (انظر S/PV.9277). وقد أبلغت المجلس بما أخبرتني به النساء الأفغانيات عندما كنتُ في مهمة إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير، وما رددته النساء الأفغانيات اللاتي التقيت بهن هنا في الجمعية العامة في جميع مشاركاتي في الأسبوع الماضي - وهو أنه إذا لم يدافع الأعضاء عن حقوق المرأة هنا، فلن تكون لديهم مصداقية للقيام بذلك في أي مكان آخر. كانت زبيدة أكبر على حق. فالعالم يراقب. وهو يراقب في بعض الأماكن ليدين ما يحدث، ولكنه يراقب في أماكن أخرى ليحاكي ما يحدث، حيث تسعى بلدان وأطراف نزاع أخرى إلى محاكاة الانتهاكات التي ارتكبتها طالبان ضد النساء. إن النظام المتعدد الأطراف يقف أمام امتحان. ويجب ألا نجدنا أحد مقصرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة بنون.

السيدة بنون (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأعضاء على إتاحة

الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن.

اسمي كريمة بنون. وأنا خبيرة قانونية دولية وعملت مع المدافعات الأفغانيات عن حقوق الإنسان لما يقرب من ثلاثة عقود. وقد استمع المجلس من العديد منهن عن الضرر الكارثي الذي تعاني منه النساء في ظل حكم طالبان. وسأركز اليوم على ما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن والمجتمع الدولي رداً على ذلك.

كما يعلم الأعضاء، منذ آب/أغسطس 2021، جردت طالبان النساء الأفغانيات من معظم حقوقهن الإنسانية من خلال 65 مرسوماً على الأقل. واحتجزت تعسفاً المدافعين عن المرأة الذين يقاومون بشجاعة قيود الفصل العنصري وعذبتهن. ويمثل حكمها نقبض ميثاق الأمم المتحدة ويشكل تهديداً للسلام والأمن. والزيادة التي تم الإبلاغ عنها مؤخراً في حالات الانتحار بين النساء هي نتيجة مروعة ولكنها متوقعة. ويوماً بعد يوم، تخبرني النساء من جميع أنحاء أفغانستان عن التأثير المدمر لحكم طالبان. قالت امرأة أوزبكية من تخار، عملت سابقاً

في أفغانستان. ويقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الحالة وقد يوجه اتهامات ضد بعض مرتكبي الجرائم الدولية المزعومين، وسيكون ذلك تطوراً هاماً. بيد أن المسألة الفردية، رغم ضرورتها، ليست كافية في حد ذاتها لمعالجة حجم الأزمة. ويتمثل أحد الجوانب القوية لنهج الفصل الجنساني في أنه لا ينطوي على مرتكبي الفصل العنصري فحسب بل يعني، كما كان الحال مع الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أنه لا يمكن لأي دولة عضو أن تكون متواطئة في أعمال طالبان غير القانونية أو تطبيعها، وأنه يجب على الدول اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء الوضع. لذلك يوضح أنه لا يمكن أن يكون هناك اعتراف بطالبان وبالتأكيد لا مكان لها في الأمم المتحدة، على الأقل طالما استمر نظام الفصل الجنساني.

وليس الهدف عزل أفغانستان أو قطع المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. إن تقديم المعونة على أساس المبادئ وعدم التمييز مسألة حياة أو موت. غير أن العمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر ويجب أن يعزز كل منهما الآخر. نحن قل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد من جديد إيمان الميثاق بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. والمرأة الأفغانية من بين أشجع المدافعين عن ذلك المبدأ الأساسي وتستحق أقوى دعم من المجلس. ولذلك أوصي، أولاً، بأن ينظر مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في اتخاذ قرارات تصف معاملة طالبان للمرأة الأفغانية بأنها اضطهاد جنساني وإطار مؤسسي للفصل الجنساني. وينبغي أن تتطلب هذه القرارات من الدول والأمم المتحدة اتخاذ خطوات فعالة لإنهاء تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

ثانياً، هناك فرصة هامة لتعزيز القانون الدولي ذي الصلة من خلال المعاهدة المقترحة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي هي قيد النظر حالياً. وينبغي لأعضاء المجلس والدول الأخرى ضمان أن تكون المعاهدة مراعية للاعتبارات الجنسانية وأن تتضمن إشارة إلى الفصل الجنساني.

وأنا هنا اليوم لأدعو المجتمع الدولي إلى الإصغاء إلى تلك الكلمات، وتجاوز إدانة أسوأ مثال على القمع المنهجي للمرأة في العالم واتخاذ إجراءات عاجلة لإنهائه. إن ما تمت تجربته منذ عودة طالبان إلى السلطة غير ناجح. وأعتقد، إلى جانب العديد من المدافعين عن المرأة الأفغانية، أن النهج الذي يتناول الفصل الجنساني هو أحد أكثر الخيارات الواعدة للمضي قدماً بطريقة أكثر فعالية. ويمكن متابعته من خلال تفسير جنساني شامل لقانون الفصل العنصري القائم اليوم ومن خلال تدوين قانون الفصل الجنساني في القانون الدولي في المستقبل.

في ديسمبر/كانون الأول 2022، وبعد التشاور مع مختلف المدافعين عن المرأة الأفغانية، نشرتُ دراسة بعنوان "الالتزام الدولي بمكافحة الفصل الجنساني في أفغانستان". إذن ما هي عواقب هذا التأطير؟ يؤكد الفصل الجنساني، المقترس من القانون الدولي المتعلق بالفصل العنصري، على أن التمييز قد صار هو نظام الحكم نفسه، بحيث يكون هدف السياسة العامة هو التمييز. ويمكن التعبير عنه بدقة بتكليف تعريف الفصل العنصري في نظام روما الأساسي بمجرد إضافة "الجنساني" – وبعبارة أخرى، الأفعال اللاإنسانية التي ترتكب في سياق نظام مؤسسي من القمع والهيمنة المنهجيين من جانب مجموعة جنسانية واحدة على أي مجموعة جنسانية أخرى والتي ترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.

إن حركة طالبان لا تغفل في دعم حقوق المرأة وحسب – فاضطهاد المرأة أمر أساسي لنظام حكمها وجزء أساسي من فلسفتها. ويعترف إطار الفصل العنصري بأن النهج العادي لحقوق الإنسان، الذي يضع الدولة في المركز بوصفها جهة فاعلة لإعمال حقوق الإنسان، لا يمكن أن ينجح هنا. ولن يكون التغيير الإيجابي ممكناً إلا باستجابة دولية متسقة وقائمة على المبادئ يقودها المجلس، وتأذن بها قراراته الـ 10 بشأن المرأة والسلام والأمن، وتدعمها دول من جميع المناطق.

إن المفهومين الحيويين للفصل الجنساني والاضطهاد الجنساني متمايزان ومتكاملان. وكلاهما ضروري لمحاسبة طالبان. إن الفصل الجنساني هو الإطار المؤسسي الذي يحدث فيه الاضطهاد الجنساني

وعلى وجه الخصوص، يجب العدول عن القيود المفروضة على النساء والفتيات ويجب تحقيق مشاركتهن الكاملة والمجدية والأمنة على قدم المساواة، على النحو الذي دعا إليه القرار 2681 (2023). وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يقوم المجتمع الدولي بعزل حركة طالبان، كما فعل في تسعينيات القرن الماضي، عندما أصبح البلد مرتعاً للإرهاب، بل ينبغي أن يتواصل معها. وينبغي أن نكون متحدين في نهجنا تجاه طالبان.

لم يطرأ أي تغيير على حقيقة أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يكتسي أهمية حاسمة لمستقبل أفغانستان. ونقدر أيما تقدير أن البعثة تعالج طائفة واسعة من المسائل من خلال التعاون بجدية مع الأطراف السياسية الأفغانية الفاعلة والجهات المعنية ذات الصلة. كما أن البعثة هي بمثابة بوابة طالبان على العالم الخارجي. ولا تزال اليابان، بوصفها أحد القائمين على الصياغة، تدعم الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة. ومن جانبنا، تواصل اليابان التعامل بصبر وبصورة عملية وقائمة على المبادئ مع حركة طالبان بغية تشجيعها على تغيير مسار سياساتها في الاتجاه الذي ينشده الشعب الأفغاني. ومنذ أن استأنفنا عملياتنا في سفارتنا في كابول في أيلول/سبتمبر 2022، ما برحنا نحث طالبان باستمرار على التخلي عن سياساتها القمعية وإقامة علاقة بناءة مع المجتمع الدولي. ونعتقد أن بناء الثقة مع طالبان أمر هام في تلك العملية.

كما أننا نستخدم وجودنا في الميدان لمحاولة مساعدة السكان. ففي أواخر آب/أغسطس، وقعت اليابان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وثيقة تعاون لتنفيذ مشروع يستهدف تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال نظام الري تقوده المجتمعات المحلية. ويوسع المشروع نطاق الجهود التي بذلها الطبيب الياباني تينسو ناكامورا ومجموعته الإغاثية، منظمة "الخدمات الطبية اليابانية للسلام"، لاستئناف النشاط الزراعي في الأراضي الزراعية التي هُجرت على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن خلال ذلك المشروع، لا نأمل فحسب في تخفيف حدة النقص الخطير في الأغذية في البلد، الذي ناقشنا جميعاً بوصفه مشكلة حادة بحسب وصف الممثلة الخاصة، بل نأمل أيضاً في مساعدة أبناء الشعب الأفغاني على إعادة بناء سبل عيشهم والوقوف على أقدامهم

ثالثاً، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي لها دور حيوي، أن تتفد تنفيذاً كاملاً لجميع جوانب ولايتها المتعلقة بحقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعطي التقييم المستقل المقبل وتنفيذه الأولوية لحماية حقوق المرأة والمشاركة الهادفة للمرأة الأفغانية.

إن التفاؤل هو مفتاح البقاء، كما قال لي أحد المدافعين عن المرأة الأفغانية ذات مرة. إن النساء الأفغانيات الباسلات اللواتي واصلن الاحتجاج لن يستسلمن وهن يخاطرن بحياتهن لإعمال الوعد بالمساواة الوارد في الميثاق. ويجب على مجلس الأمن أن يظهر نفس القدر من الشجاعة والالتزام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بنون على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما سامي بحوث على تقديم معلومات مستكملة عن الحالة. والشكر موصول للسيدة كريمة بنون على ملاحظاتها.

مر أكثر من عامين على استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021. ومن المؤسف حقاً أنه يتعين علي أن أقول مرة أخرى في هذه القاعة إننا لم نشهد تقدماً يذكر بشأن المسائل المثيرة للقلق، على الرغم من النداءات المتكررة من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي. إن الحالة الإنسانية في أفغانستان تزداد سوءاً، والاقتصاد في حالة ركود. ولم تُرفع القيود المفروضة على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. وننوه بأن طالبان قد ادعت تحقيق إنجازات، مثل تحسين الحالة الأمنية وإحراز تقدم في مجال مكافحة المخدرات. بيد أن تلك الإنجازات ستكون هشّة ما لم تعالج طالبان معاناة الشعب الأفغاني.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل حث طالبان على التراجع عن سياساتها القمعية في مجال حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لشعبها.

أفغانستان التي لا تؤدي ببساطة إلى إضفاء الشرعية على سلطتهم تلقائياً. إنها عملية معقدة لتحقيق التوازن، ولكن أرواح الملايين رهن بقدرتنا على السير على هذا الحبل المشدود. وتظل وحدتنا كمجتمع دولي أقوى أداة لدينا. إن الشعب الأفغاني ليس مسؤولاً عن سلوك طالبان. ومن مسؤوليتنا أن نكفل ألا يصبحوا ضحية مرتين - ضحية أولاً للسياسات المتطرفة ثم ضحية لتقاعسنا أو انقسامنا. وهذا لا يعني إضفاء الشرعية على تجاهل طالبان الصارخ لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، أو التغاضي عنه. ولكنه يعني التواصل معهم بشأن المجالات الرئيسية التي تتطلب مشاركة دولية من أجل عكس مسار اضطهادهم للنساء.

وكانت جهود الأمين العام لعقد اجتماع للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان قبل ستة أشهر تقريباً خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب أن نشهد عملية متسقة تتطوي على عقد اجتماعات منتظمة بجدول زمني واضح ونتائج متوخاة. وينبغي تحديد موعد الاجتماع المقبل للمبعوثين دون تأخير. كما أننا بحاجة إلى نهج ينطوي على نقاط مرجعية واضحة لزيادة التعاون الذي سينبثق عن هذه الاجتماعات، نهج يؤدي إلى امتثال سلطات الأمر الواقع لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي واحترامها لحقوق الإنسان والعدول عن القيود المفروضة على النساء والفتيات. إننا بحاجة لفهم ما لدينا من نفوذ لتحفيز سلطات الأمر الواقع على الوفاء بتلك النقاط المرجعية، فضلاً عن العواقب المترتبة عليها إذا لم تفعل ذلك. ومن ثم، وفي سياق التقييم، يجب علينا أن نعيد النظر في كيفية تصورنا للعملية، أي ما إذا كنا سنتبنى مساراً للاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة أو نتبع مساراً جديداً أو نوجد المبادرات والاجتماعات الإقليمية الهامة العديدة الجارية حالياً، بما في ذلك المبادرات والاجتماعات التي تقودها منظمة التعاون الإسلامي، بغية العمل بشكل كلي لتعزيز بعضنا بعضاً وليس ضد أحدنا الآخر. وبغض النظر عن النهج الذي نتبعه، يجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في تلك العملية وينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة وربط هذه العملية بجدول الزمنية ونقاط مرجعية جزءاً لا يتجزأ من جميع الأطر المستقبلية.

مرة أخرى. في موعد غايته تشرين الثاني/نوفمبر، سيُقدم تقييم مستقل وفقاً للقرار 2679 (2023). ونأمل أن نتلقى توصيات تطلعية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأطراف الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية ذات الصلة التصدي بطريقة متكاملة ومتسقة للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها الشعب الأفغاني.

في الختام، أشدد على أن اليابان ستواصل دعم بناء أفغانستان تتعم بالسلام والاستقرار والرخاء، ونحن ملتزمون بعمل مجلس الأمن لضمان مستقبل أفضل للشعب الأفغاني.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أتوجه أنا أيضاً بالشكر لمقدمي الإحاطات، الممثلة الخاصة للأمين العام روزا أوتونباييفا والمديرة التنفيذية سيما سامي بحوث والسيدة كريمة بنون، على ملاحظتهن القيمة اليوم.

مر الآن عامان على وصول حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان. ويقدم لنا التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/678) فكرة أوضح عن المشهد الحالي. لقد خفت حدة النزاع وتحققت بعض المكاسب في مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وانخفضت تجارة المواد الأفيونية. وفي الوقت نفسه، يواجه الملايين انعدام الأمن الغذائي على نحو خطير. والاحتياجات الإنسانية من بين الأعلى في العالم، ويجري محو النساء والفتيات من المجتمع. ولذلك، فإن هذه اللحظة ليست لحظة للشعور بالرضا في مجلس الأمن. فعندما اتخذنا القرار 2679 (2023) في آذار/مارس الماضي، الذي يقضي بإجراء تقييم مستقل، كان هدفنا الأساسي هو سد الفجوة القائمة كي تضع سلطات الأمر الواقع استراتيجية دولية متسقة. وفي حين أن التقييم قد لا يوفر حلاً سحرياً، فإنه ينبغي أن يهدف إلى توفير قائمة بالخيارات الملموسة التي يمكننا أن نبني عليها استجابة متكاملة. وسأركز اليوم على توقعات الإمارات العربية المتحدة للتقييم المقرر تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر.

أولاً، نحن بحاجة إلى طريق واضح للمضي قدماً في عملية سياسية وسياسات متسقة للتعامل مع سلطات الأمر الواقع. وينبغي أن يشمل ذلك الأخذ في الاعتبار أن سيطرتهم الفعلية على أراضي

قدرة على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وإذ تشهد الآن عامها الثالث على التوالي من الجفاف، تعاني 25 ولاية من أصل 34 ولاية أفغانية من ظروف جفاف شديدة أو كارثية. وقد تجلت ندرة المياه بشكل متزايد في التوترات الحدودية أيضا. وينبغي أن تكون الحماية من آثار تغير المناخ من بين أولوياتنا من أجل السكان الأفغان. لقد تلقينا الكثير من التذكيرات مؤخرا بما يحدث عندما لا نعزز تدابير القدرة على الصمود والتكيف، لا سيما في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع.

ولذلك فإن السؤال الذي نواجهه اليوم واضح: هل نحن على استعداد للاستثمار في اقتصادات ومجتمعات مقاومة لتأثيرات تغير المناخ، وتعزيز نظم الإنذار المبكر على نطاق واسع وتوفير سبل عيش متنوعة، أم أننا مستعدون للتعايش مع عواقب ما نعرف أنه سيكون كوارث أكثر تواترا وشدة في دولة يحتمل أن تكون فاشلة؟ وهذه مناقشة نحتاج إلى إجرائها الآن إذا أردنا تجنب دمار كالمأساة التي شهدناها في درنة مؤخرا. الأمر متروك لنا لإفساح المجال لتلك المناقشات في هذه القاعة وفي إطار منظومة الأمم المتحدة. والفرصة والمسؤولية الماثلة أمامنا اليوم هي رسم مسار مصحح لأفغانستان ولشعب أفغانستان. لا يمكن التقليل من شأن تلك المسؤولية.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بوجث، والسيدة كريمة بنون ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم. وأرحب بحضور ممثلي أفغانستان وإيران وباكستان والهند.

إن مضمون الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، وتحديدًا فيما يتعلق بعدم إحراز نتائج في استعادة حقوق وحيات النساء والفتيات، والصعوبات في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان الأكثر احتياجا، والمخاطر الأمنية المستمرة، مدعاة لقلق وبقظة المجلس.

تتطوي الأزمة في أفغانستان على عدد من الجوانب: الافتقار إلى المؤسسات؛ وانتهاك حقوق الإنسان، وتدهور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية؛ وزيادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة

ثانيا، نحن بحاجة إلى إعطاء دفعة للاقتصاد الأفغاني. فالأزمة الاقتصادية تقام ما هي بالفعل أسوأ أزمة لحقوق المرأة في العالم. فربما يكون الفقر المتقسي قد أجبر ما يصل إلى 80 000 فتاة على الزواج. وتقديم معونة إنسانية على هذا النطاق لا يشكل استراتيجية قابلة للتطبيق على المدى الطويل. وقد شهدنا بالفعل أن النداء الإنساني لهذا العام لم يُمول سوى أقل من ثلثه. ويقدم التقرير الأخير للأمين العام مؤشرات واعدة على أن ثمة إيرادات تُولد داخليا. ومع ذلك، فإن إنعاش الاقتصاد الأفغاني يستلزم إيجاد سبل لإعادة إدماج أفغانستان في النظام المصرفي الدولي وتوفير رأس المال لتنشيط قطاعها الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تديرها وتملكها نساء أفغانيات. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن نكون قادرين على النظر في خيارات محددة في سياق التقييم وينبغي تتماشى تلك الخيارات مع النقاط المرجعية والجدول الزمنية للعملية السياسية المدنية. وكما سمعنا من قيادات المجتمع المدني النسائية هذا الصباح، ينبغي رصد تلك المعونة حتى تصل بالفعل إلى النساء والأقليات ولا تستخدمها سلطات الأمر الواقع كأداة لفرض وصايتها. ونود حقا الحصول على مزيد من البيانات من وكالات الأمم المتحدة بشأن تلك النقطة.

ثالثا، يجب أن يتضمن التقييم المستقل توصية واضحة بشأن كيفية التخفيف من شدة التحديات الأمنية بطريقة كلية في أفغانستان، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات. لا بد من الاعتراف بالانخفاض الكبير في العنف المتصل بالنزاع والمكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب والبناء عليها. كما شكل انخفاض تجارة المواد الأفيونية تطورا إيجابيا بالنسبة للمنطقة في أعقاب الحظر الذي فرضته سلطات الأمر الواقع على زراعة المخدرات. وهذه التحديات الأمنية متشابكة ويجب أن تظل أيضا محور تركيزنا لضمان ألا تكون أفغانستان ملاذا آمنا للتهديدات ضد الدول الأخرى.

وأخيرا، إن أفغانستان من بين أكبر 10 بلدان معرضة للتأثر بتغير المناخ على مستوى العالم. وهي أيضا من بين أقل البلدان

الهدف الأساسي لتلك الجهود تعزيز التنفيذ الفعال لسياسات حقوق الإنسان وإعادة بناء مجتمع شامل للجميع وتشاركي يتسق مع القانون الدولي. وفي مواجهة افتقار نظام الطالبان إلى المرونة، ندعو إلى التضامن العالمي والعمل السياسي المتضامن في المنطقة والمجتمع الدولي. ويجب أن تظل الحالة في أفغانستان أولوية للمجلس. ولهذا السبب، نؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعزمنا على دعم أي مبادرة ترمي إلى إعطاء السكان الأفغان الفرصة للعيش في دولة قادرة على حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وضمان رفاههم وأمنهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):
أشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا والمديرة التنفيذية سيما بحوث والسيدة كريمة بنون على إحاطاتهم.

بعد مرور اثنين وعشرين عاما على خطاب كوفي عنان الحائز على جائزة نوبل للسلام، الذي أشارت إليه الممثلة الخاصة، وأكثر من عامين منذ استيلاء الطالبان على السلطة، لا يزال شاغلنا الرئيسي هو اعتداء الطالبان المنهجي على حقوق النساء والفتيات. لقد صدر أكثر من 50 مرسوما يحد من قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمنع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي. وقد أثرت تلك المراسيم أيضا على قدرة الأمم المتحدة على إيصال المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها - وهذا في وقت تشد فيه الحاجة. يحتاج ثلثا سكان أفغانستان إلى المساعدة الإنسانية. ويواجه ما مجموعه 40 في المائة انعدام الأمن الغذائي الحاد - وهو رقم سيكون أعلى بكثير بدون دعم الأسر والمجتمعات المحلية في أفغانستان لبعضها البعض بأي طريقة ممكنة. لا تزال أفغانستان واحدة من أفقر البلدان وأكثرها عرضة لتغير المناخ في العالم، وتزداد آفاقها قتامة بسبب هجرة الأدمغة نتيجة للهجرة والاضطهاد وعدم اليقين.

ونلاحظ التقدم الذي أحرزته طالبان في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، ونشدد على

إنسانية للبقاء على قيد الحياة؛ وتجنيب الأطفال واستخدامهم؛ والعقبات التي تفرضها طالبان على نشر المساعدات الإنسانية. إن استمرار نظام طالبان في انتهاكاته لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أكثر ما يبعث على القلق، وتحديدًا فيما يتعلق بحالة النساء والفتيات، نظرا لتشديد سياساته بشأن رفض السماح بالعمل والتعليم، فضلا عن مقاومته لإلغاء المراسيم التي تضيي الطابع المؤسسي على التمييز بين الجنسين والتي تشكل من الناحية العملية فصلا عنصريا. ونود أن ندق ناقوس الخطر فيما يتعلق بالتجاوزات والانتهاكات التي وقعت ضد الممثلين السياسيين من مختلف القطاعات، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمسؤولين الحكوميين السابقين والقوات المسلحة. وينبغي توجيه الإصلاحات الدستورية والقانونية الممكنة نحو تعزيز المؤسسات ومشاركة جميع الجهات الفاعلة.

ويشير أحدث تقرير لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (انظر S/2023/549) إلى أن هناك أدلة على أن مختلف الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، قد يكون لديها هامش مناورة أكبر لتمويل وتنظيم عملياتها. وتؤكد إكوادور من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين ويضعف سيادة القانون والديمقراطية. ونكرر التأكيد على أهمية تنفيذ إجراءات منسقة فيما بين الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة لتعزيز مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات.

إن أزمة التمويل الحالية غير مسبوقة. ونشجع المانحين على عدم التواني عندما يتعلق الأمر بالوفاء بالتزاماتهم. وفي حالة أفغانستان، تم جمع أقل من 30 في المائة حتى شهر أيلول/سبتمبر، مما يعرض للخطر استمرارية البرامج التي ما فتئت تخفف من حدة حالة 29 مليونا من المحتاجين.

ويحيط وفدي علما بالجهود الثنائية والإقليمية وآليات التعاون والحوار القائمة مع نظام الطالبان؛ ومع ذلك، فإننا ندعو إلى أن يكون

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقييماتها للحالة في البلد. ويؤيد الاتحاد الروسي أنشطة البعثة تحت قيادتها في إطار المهام الموكلة إلى البعثة. ونلاحظ أيضا اهتمام كابول بتطوير الاتصالات معها. ومما يثلج صدورنا أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بالإبقاء على وجود لها في أفغانستان وتقديم المساعدة اللازمة لشعبها. لقد استمعنا باهتمام إلى بياني السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلة المجتمع المدني، السيدة كريمة بنون. ويسرنا أن جهات فاعلة من المنطقة قد أُدرجت أيضا في مناقشة اليوم. لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان اليوم. (S/2023/678)، ونود أن نطرح النقاط التالية.

لقد ظل مجلس الأمن يناقش الحالة في أفغانستان منذ سنوات عديدة. وخلال ذلك الوقت، عانى البلد من حكم طالبان في تسعينات القرن الماضي، وأعقبه حرب استمرت 20 عاما أدت إلى انهيارها الفعلي، وبلغت ذروتها بالهروب المخزي لقوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ثم، كانت المفارقة، عودة حركة طالبان إلى السلطة في آب/أغسطس 2021. وعلى خلفية تلك التغييرات، فإن ما ظل بدون تغيير هو الوعود الغربية الفارغة ببناء سلام طال انتظاره، بالإضافة إلى حجم المشاكل والتحديات التي يواجهها شعب أفغانستان مرة أخرى بمفرده.

وعند تحليل الحالة في البلد على مدى السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك، لا يمكننا تجنب استنتاج أن النتيجة الرئيسية لتلك الحملة العسكرية الشائنة كانت عودة أولئك الذين حاربهم واشنطن وحلفاؤها بشراسة طوال تلك السنوات إلى السلطة - الذين تم توقيع اتفاق معهم في الدوحة من وراء ظهر الشعب الأفغاني الذين زعموا أنهم يحمون مصالحه. فما هي الأسباب الحقيقية لهذا الوجود الطويل الأمد لزملائنا الغربيين في أفغانستان؟ يبدو أن البلد كان ساحة تدريب لتجربة الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية، واختبار أنواع مختلفة من الأسلحة، وغسل بلايين الدولارات، وصقل مخططات الفساد التي أنشأها مختلف الشركاء الغربيين للسلطات الجمهورية الأفغانية على مر السنين. ونتيجة لما يسمى بالحرب على الإرهاب، أصبحت أفغانستان ملاذا

أهمية مواصلة العمل ضد الجماعات الإرهابية داخل أفغانستان وضد الجماعات المنتسبة إليها. ولا يزال شعب أفغانستان أولويتنا. فماذا يمكننا أن نفعل لهم؟

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتجنب وقوع كارثة إنسانية مع اقتراب فصل الشتاء. لقد ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من نصف بليون دولار لمعالجة الأزمة الإنسانية منذ نيسان/أبريل 2021، وندعو الدول الأعضاء الزميلة إلى زيادة الدعم حيثما أمكنها ذلك. ولكن كما سمعنا من الممثلة الخاصة أوتونباييفا، فإن نداء الأمم المتحدة الإنساني المنقح لأفغانستان لعام 2023 لم يمول سوى بنسبة 28 في المائة. والمملكة المتحدة لا تتزعرع في التزامها بتقديم المساعدة لشعب أفغانستان ودعم جهود الأمم المتحدة. ولكننا واضحون في أن سلاسل الإيصال من الذكور فقط لا تحقق ذلك ولا يمكنها تحقيقه، ونؤيد الدعوات إلى رصد أوثق لإيصال المعونة.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متحدا في رسالته إلى طالبان. وقد حددنا توقعاتنا في قرارات مجلس الأمن المتتالية بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، وقطع العلاقات مع الإرهابيين، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الشامل للجميع. وينبغي لطالبان أن تفهم بوضوح تكلفة سياساتها. ولا ينبغي أن يكون الاعتراف الدولي مطروحا على الطاولة. وينبغي ألا يحدث تخفيف للعقوبات. لا يمكن لأفغانستان أن تعتمد على نفسها عندما يُستبعد 50 في المائة من شعبها من المجتمع. وبدون الحوكمة الشاملة للجميع والمجتمع، سيظل السلام والاستقرار بعيد المنال.

وأخيرا، نتطلع إلى التقييم المستقل للسفير سينيرلي أوغلو، والذي سيوفر أساسا قيما لنهج دولي متسق واستراتيجي بقدر أكبر، ونحن نتطلع إلى البناء على مؤتمر الأمين العام مع المبعوثين الخاصين في الدوحة والمبادرات الإقليمية الأخرى، التي ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها فيها.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم

هليكوبتر تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء الظروف الأمنية لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. وبينما نلاحظ الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع، من الواضح أنها لن تكون كافية للقضاء التام على عش الدبابير. وفي غضون ذلك، فإن احتمال امتداد النشاط الإرهابي إلى البلدان المجاورة في وسط آسيا لا يزال حقيقياً جداً.

وترتبط مشكلة المخدرات أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب. ونعتقد أنه لا بديل عن المساعدة الدولية والإقليمية الشاملة في القضاء على ذلك التهديد، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن الواضح أنه في سياق تقشي الجوع والفقر على نطاق واسع، سيكون من الصعب على أفغانستان أن تتصدى لتلك التحديات بمفردها. وفي ذلك الصدد، نلاحظ جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم المزارعين الأفغان. ونرى أن هناك حاجة إلى مواصلة زيادة تلك الجهود وكفالة استمرار اتساقها.

ونحن نولي اهتماماً وثيقاً للحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ونلاحظ الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، والعمل المتقاني الذي تقوم به الوكالات الإنسانية وموظفوها المستعدون للبقاء في الميدان لمساعدة الأفغان بغض النظر عن الظروف، وكلها أمور جديرة بالثناء الشديد. وفي الوقت نفسه، فإن أي جهود تبذلها الأمم المتحدة لتوسيع نطاق المساعدات بما يتجاوز الاحتياجات الأساسية لا تزال تتعرض للعرقلة من قبل المانحين الغربيين، الذين يرفضون بشكل قاطع أي فرصة لتزويد البلد بأي مساعدة إنمائية، بما في ذلك إعادة بناء المدارس والمستشفيات وتشبيد الطرق.

وإزاء تلك الخلفية، فإن التخفيض المتعمد من جانب الممثلين الغربيين لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لأفغانستان تحت ذرائع ميسرة مختلفة لا يصمد أمام الانتقادات. وما علينا إلا أن ننظر إلى حالة المساعدات الإنسانية لأوكرانيا. لقد تلقت الأمم المتحدة

أما آخر للمتطرفين من جميع الأطياف وموطننا لجناح آخر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وعلاوة على ذلك، فقد شهدت العديد من جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي. وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن نتوقع من زملائنا في الولايات المتحدة أو من تابعيهم أن يستجمعوا الشجاعة للاعتراف بذلك صراحة. بل على العكس من ذلك، يحاولون جاهدين، بما في ذلك من خلال التهديد بفرض جزاءات، محو الأدلة على فظائعهم من صفحات التاريخ كما لو أنها لم تكن.

وإزاء تلك الخلفية، يمكننا أن نرى نفاق التصريحات الصاخبة لزملائنا بشأن قلقهم المستمر المزعوم إزاء محنة الأفغان العاديين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين خانوهم هم أنفسهم وتركوهم لمصيرهم دون مراسم، ناهيك عن شواغلهم الزائفة بشأن عدم وجود شروط مسبقة للتوصل إلى تسوية حقيقية وإعادة بناء أفغانستان. وإذا نظرنا إلى الأفعال بدلا من الأقوال، فإن البلدان الغربية لا تهتم بالشعب الأفغاني، بما يشمل نسائه وفتياته، أو بالأزمة الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة. وتتركز كل جهودها على الحرب على روسيا في أوكرانيا وعلى ضخ كميات هائلة من الأسلحة والأموال في أوكرانيا.

ونشاط الأمين العام تقيمه للحالة السياسية الداخلية المعقدة في أفغانستان. وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء المخاطر الأمنية الناجمة عن نشاط تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان الإرهابي، الذي رسخ نفسه بقوة خلال سنوات التدخل الغربي. ونرى أن أولئك الإرهابيين مستمرون في تعمد تأجيج الحالة من خلال ارتكاب هجمات إرهابية، وبث جو من الخوف واليأس والدعوة إلى إخراج السكاكين ضد المسلمين الذين تعتبرهم طالبان زنادقة. وكل ذلك يسهم في تغذية نزعة التطرف لدى الشباب. ومن الواضح أن الهدف هو تقديم أنفسهم كقوة بديلة حقيقية وزعزعة استقرار الدول المجاورة لأفغانستان. وفي تلك الحالة، ليس سرا - وهذا ما أكده المتشددون أنفسهم - أن تنظيم الدولة الإسلامية يتلقى الدعم من الخارج، بما في ذلك من أجهزة استخبارات أجنبية. ولكن هذا ليس مفاجئاً. فخلال سنوات الحكم الجمهوري، سمعنا عدداً من الروايات عن تلقي مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية طائرات

نشارك في صيغة البلدان المجاورة لأفغانستان والمجموعة الرباعية المؤلفة من الصين وروسيا وباكستان وإيران. وعلاوة على ذلك، فإننا نستفيد من الاتصالات الثنائية مع سلطات الأمر الواقع لمناقشة التعديل بإيجاد حلول لجميع الأهداف التي حُدِّدت. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني وسنعزز التعاون على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ونحن حريصون على تطوير العلاقات مع كابول، بما في ذلك لأغراض إعادة بناء الهياكل الأساسية التي بنتها مؤسسات روسية في ذلك البلد.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة أوتونبليفا والمديرة التنفيذية بحوث والسيدة بنون على إحاطاتهن.

لقد مر أكثر من عامين منذ استيلاء طالبان على أفغانستان. ومما يؤسف له أن التطمينات الأولية التي قدموها للمجتمع الدولي لم يتم التقيد بها. بدلا من ذلك، نشهد حالة تتسم فيها انتهاكات حقوق الإنسان بكونها صارخة، ولا سيما تلك الموجهة ضد حقوق الإنسان للنساء والفتيات. لا يزال المئات من المسؤولين الحكوميين السابقين والأفراد السابقين في القوات المسلحة يقعون ضحايا لحملة قمع، على الرغم من إعلان طالبان عفوا عاما في آب/أغسطس 2021.

كما أوضح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الاتجار بالميثامفيتامين في أفغانستان والبلدان المجاورة يزداد، على الرغم من فرض الطالبان حظرا على المخدرات في العام الماضي. وما زلنا نشهد أيضا حوادث مواجهة مسلحة عند المعابر الحدودية مع البلدان المجاورة. هذا شاغل أمني خطير، تترتب عليه آثار بالنسبة للأمن والاستقرار الإقليميين.

ويتواصل تصاعد الانتهاكات الفظيعة التي ترتكبها طالبان، فضلا عن تمييزها المنهجي ضد النساء والفتيات وعزلهن واستبعادهن في أفغانستان، وقد تصل إلى حد الاضطهاد الجنساني وجريمة ضد الإنسانية. منذ آب/أغسطس 2021، وحد أكثر من 50 مرسوما بشكل مباشر من حقوق المرأة في التعليم والعمل وحرية التنقل والتعبير. وأدى إغلاق صالونات التجميل مؤخرا وفصل النساء العاملات في رياض

1,83 بليون دولار لأوكرانيا هذا العام وحده. وتعاني خطط الاستجابة من نقص مزمن في التمويل ليس لأفغانستان فحسب، بل أيضا لمعظم البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم - ولا يوجد مبرر لهذا التمييز.

وفي بعض المناطق، ترتبط المسائل الإنسانية والإنمائية أيضا بنقص المياه، مما أجبر الناس على الفرار من ديارهم والهجرة إلى مقاطعات أخرى. نحيط علما بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمساعدة الأفغان، بما في ذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وكليات أخرى. ونواصل أيضا رصد التطورات المتعلقة بحالة حقوق جميع الأفغان، بما في ذلك الحقوق الأساسية للنساء والفتيات والحق في التعليم والعمل. ونحيط علما بالبيانات الصادرة عن سلطات الأمر الواقع ولكننا نأمل في التوصل إلى حل سريع لهذه المشاكل. ولا تزال الأولوية بالنسبة لنا تتمثل في إنشاء حكومة شاملة للجميع حقا، بمشاركة جميع الجماعات السياسية العرقية في البلد. ونتوقع إحراز تقدم على ذلك المسار أيضا.

إن الشعب الأفغاني يستحق، أكثر من أي شعب آخر، الحق في العيش في سلام واستقرار. ومع ذلك، سيكون من المستحيل بناء سلام طويل الأجل ومستدام بدون تعاون عملي مُجَدَّ مع سلطات الأمر الواقع بشأن طائفة واسعة من المسائل الملحة - ولا بديل عن ذلك. نتوقف فعالية بعثة الأمم المتحدة على اعتمادها نهجا شاملا.

وما فتئت روسيا تدعو إلى مزيد من التعاون مع أفغانستان بشأن التوصل إلى تسوية شاملة. ونعمل مع شركائنا الإقليميين على صياغة نهج مشترك للحالة في البلد. ويجري أيضا تعزيز ذلك الهدف من خلال صيغة موسكو، التي سيعقد اجتماعها في 29 أيلول/سبتمبر في قازان، الاتحاد الروسي. كما دعت الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا إلى ذلك الاجتماع، وكذلك وفد من طالبان. ونشير إلى إمكانات فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وهناك اتصالات منتظمة تجرى في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة. كما

2681 (2023) الذي اتخذ بالإجماع، وأن تكون خاضعة للمساءلة أمام المجتمع الدولي. ومنتطلع أيضا إلى توصيات منسق الأمم المتحدة الخاص، التي ستدرج في التقييم المستقل، بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعزز إجراءاتها في البلد بصورة أنجع.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، بمن فيهم بلدي، موزامبيق.

تود المجموعة أن تشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمم العام، والسيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة كريمة بنون على إحاطاتهن الممتازة بشأن الحالة في أفغانستان. ونرحب بمشاركة ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند وباكستان في هذه الجلسة.

حيط علما بالتقدم المحرز مؤخرا في أفغانستان في تحسين أداء الاقتصاد الكلي، وتعزيز التجارة، والعمل على تحسين الهياكل الأساسية والتعاون الإقليمي. وفي حين نعترف بتلك الخطوات، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الهجمات المستمرة على المدنيين، والعنف ضد الأطفال، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية في البلد. كما نشعر بقلق بالغ إزاء التمييز السائد ضد النساء والفتيات وتقييد حرية التعبير. في ظل هذه الخلفية، تود المجموعة تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولا، على الصعيد السياسي، نلاحظ باستياء أن الحكومة الحالية تتألف بالكامل من رجال وأن أسماء بعضهم مدرجة في قائمة جزاءات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تمثيل تنوع الشعب الأفغاني، العرقي والاجتماعي على حد سواء، في المشهد السياسي أمر واضح ومؤسف. ولا يمكن للمجموعة التغاضي عن السياسات أو الإجراءات التي تستند إلى المذاهب الداعية إلى التمييز ضد النساء والفتيات. وندعو السلطات الأفغانية إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى التراجع عن تلك التدابير، وإلى الإلغاء الكامل للحظر المفروض على العاملات في مجال المعونة، فضلا عن المساواة في الحصول على التعليم للفتيات والفتيات.

الأطفال إلى حرمان النساء من بعض آخر مصادر العمل والفضاءات للعثور على الدعم المجتمعي خارج منازلهن.

إن الفتيات في أفغانستان لا يُحرمن من التعليم فحسب، بل يمنعن أيضا من قبول فرص التعليم في الخارج. والتقرير الموجز للمشاورات النسائية على نطاق البلد واضح: المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة هما على رأس الأولويات للمرأة الأفغانية. ومع استمرار تدهور الصحة العقلية مع حدوث حالات الانتحار يوميا، يجب أن نسعى جاهدين لكفالة سلامتهن وأمنهن. لقد منع استبعاد طالبان للنساء من المجتمع الأفغاني والقيود التي فرضتها على الفضاءات المدنية لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام من العمل بحرية. يجب أن نجدد جهودنا لدعم النساء والفتيات الأفغانيات إذ يواجهن فضلا جنسانيا غير مسبوق. ونكرر مطالبتنا لطالبان بالتراجع فورا ومن دون قيد أو شرط عن جميع السياسات والممارسات التي تقيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات.

وفي الوقت نفسه، زاد تدهور الاقتصاد الأفغاني، مما أغرق البلد في أزمة إنسانية. وثلثا السكان في حاجة مستمرة إلى المساعدة الإنسانية. ونشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون مساعدة شعب أفغانستان وندعمهم. لا تزال حالة الطوارئ الإنسانية المتعددة الأبعاد في جميع أنحاء البلد قائمة. مع ذلك، فقد أظهر تقديم المساعدات الدولية علامات ضعف، بما في ذلك بسبب نقص الميزانية وانخفاض المساعدات. يحدث ذلك في وقت يواجه فيه ما يقرب من 40 في المائة من الأطفال الأفغان دون سن 5 سنوات سوء التغذية الحاد. إن التهميش المجتمعي للمرأة الأفغانية وانخفاض المعونة الإنسانية الدولية قلص بقدر كبير من خياراتها لكسب العيش وإطعام أطفالها.

لا تزال مالطة ثابتة في دعمها لبعثة الأمم المتحدة وموظفيها وهم يؤدون واجباتهم في ظل ظروف صعبة. نقدر استمرار تعاون بعثة الأمم المتحدة الوثيق مع الاتحاد الأوروبي في الميدان. نكرر مطالبتنا بأن تتعامل طالبان مع البعثة بحسن نية، وأن تحترم سياق القرار

وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحسين الحالة العامة في البلد. ونشجع على مواصلة أنشطة التوعية بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة، بما في ذلك حقوق الإنسان. ونشيد بمشاركة البعثة في المساعدة على الحد من انتشار الأسلحة. والتزام بعثة الأمم المتحدة وجهودها في تلك المجالات ضرورية لتعزيز التغيير الإيجابي والمستدام في البلد.

وفي الختام، تدعو المجموعة السلطات الأفغانية مجدداً إلى إعطاء الأولوية للحقوق الأساسية ورفاه جميع المواطنين الأفغان، وخاصة النساء والفتيات. ونحث المجتمع الدولي بأسره وبلدان المنطقة بصفة خاصة على تقديم دعمها والإسهام في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية لشعب أفغانستان.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث والسيدة بنون على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأكمله على عمله والتزامه بأن تكون أفغانستان مستقرة ومزدهرة وشاملة وآمنة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مواضيع ملحة في ملاحظاتي اليوم، وهي الحالة الراهنة للنساء والفتيات، وإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

أولاً، كما نعلم، اختارت طالبان فرض مراسيم عديدة لمنع المرأة من الإسهام الكامل في المجتمع الأفغاني. ومنعت النساء من الالتحاق بالجامعات، وأغلقت المدارس الثانوية أمام الفتيات، ومنعت النساء الأفغانيات من العمل مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وتلك القيود لا يمكن الدفاع عنها على الإطلاق. وقد انتقدت الدول ذات الأغلبية المسلمة تلك القرارات، وتتضم إليها الولايات المتحدة في القيام بذلك هنا اليوم. ونحث طالبان على التراجع عن تلك القيود والسماح للنساء والفتيات بالحصول على التعليم، مما يمكنهن من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في المجتمع. والمرأة أيضاً عنصر فاعل أساسي في توزيع المعونة. ويتحتم السماح لها بمواصلة عملها الحاسم مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بتقديم

ثانياً، نعتقد أن التصدي للتحديات الإنسانية التي يواجهها الشعب الأفغاني مسألة ملحة. فالحالة الإنسانية في أفغانستان مزرية ومتدهورة بسرعة، إذ يحتاج ملايين الأشخاص إلى المساعدة. وتظهر البيانات المتاحة أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص يواجه بالفعل مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد وأن أكثر من 40 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يواجهون سوء التغذية الحاد. لذلك من الضروري توفير المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى، لا سيما في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها. وبغية تحقيق تلك الإغاثة الإنسانية، ندعو المانحين إلى تجديد دعمهم وزيادة أنشطة الاستجابة التي يقومون بها، خاصة قبل اقتراب فصل الشتاء القاسي.

ثالثاً، على الرغم من انخفاض مستويات الحوادث الناجمة عن المواجهات المسلحة وتفجير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان تبعث على القلق. وفي ذلك السياق، ندين أي أعمال عنف. ونشجع السلطات الأفغانية على مواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب وضمان سلامة المواطنين الأفغان. ونشجع أيضاً بلدان المنطقة على زيادة جهودها المشتركة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في أفغانستان بغية ضمان ثمار السلام للمنطقة بأسرها.

رابعاً، لتحقيق الاستقرار السياسي الدائم، تشدد المجموعة على ضرورة القيام بعملية سياسية شاملة في أفغانستان تدعم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان سماع جميع أصوات الجميع في البلد وتمثيلها في العملية السياسية. وندعو السلطات الأفغانية إلى الاعتناق الكامل للمبادئ الشاملة والديمقراطية، وتعزيز بيئة سياسية مستقرة ومنفتحة يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والتنمية على المدى الطويل. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لضمان نجاح تلك العملية.

وتود المجموعة أن تعرب عن خالص تقديرها للعمل المتقاني والمخلص الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حيث تعمل بلا كلل على الانخراط مع السلطات الأفغانية

وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والسماح بوصول المساعدة إلى المحتاجين. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع النهوض بأهدافنا المشتركة في أفغانستان، بما في ذلك في الاجتماع المقبل للمبعوثين الخاصين الذي تعقده الأمم المتحدة.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة روزا أوتونباييفا والمديرة التنفيذية سيما سامي بحوث على إحاطتيهما. وأشيد بممثلة المجتمع المدني السيدة كريمة بنون لإبرازها التحديات والمصاعب التي يواجهها ملايين الأفغان، لا سيما النساء والفتيات، في حياتهم اليومية.

بعد عامين على عودة طالبان إلى السلطة، يمكننا أن نقيم الاستجابة العالمية للتحديات التي تواجهها أفغانستان ونرسم أيضا مسارا للإسهام في تحقيق الرفاه للشعب الأفغاني.

وترحب البرازيل بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتعاون مع سلطات طالبان القائمة بحكم الأمر الواقع ومواءمة سياسات أفغانستان مع المعايير الدولية، على النحو المفصل في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/678).

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية البالغة الخطورة في البلد التي تستلزم اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. فهناك 29,2 مليون أفغاني، وهو عدد مذهل يشكل أكثر من 70 في المائة من السكان، بحاجة ماسة إلى المساعدات. ويسفر تقلص الموارد وفرض القيود الاقتصادية ونقص فرص العمل عن تفاقم هذه الحالة الحرجة.

هذا علاوة على أن حالة حقوق الإنسان مروعة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات. فلا تزال الكثير من حقوقهن وحياتهن الأساسية تُنتهك بشكل ممنهج ومتعمد. وتتعارض هذه الأفعال مع كل ما نعتز به ونؤمن به فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية. ويجب ألا نفقد الأمل، بالرغم من الأدلة التي لا تبعث على التفاؤل، ونواصل حث سلطات الأمر الواقع على توجيه الأمة نحو شمول الجميع وإيلاء الاحترام الكامل غير القابل للتجزئة لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات. ومن شأن التدابير التمييزية والانتهاكات

المساعدة التي تعطي الأولوية لعدم التمييز والإدماج المجدي للمرأة، مع إيلاء اهتمام دقيق لضمان سلامة وأمن الموظفين وإدماج النساء والفتيات باعتبارهن مستفيدات من المساعدات.

ثانيا، وعلى نطاق أوسع، هيأت طالبان بيئة عمل متزايدة الصعوبة للشركاء الباقين في البلد ويقدمون المعونة المنقذة للحياة للشعب الأفغاني. وأي تدخل في المعونة الإنسانية أو تحويل مسارها أمر غير مقبول على الإطلاق. وما زلنا نتوقع من طالبان أن تسمح بوصول وتدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق بما يتفق مع المبادئ الإنسانية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف ويزيد من التبرعات المتعهد بها والدعم للاستجابة الإنسانية. والولايات المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ومنذ آب/أغسطس 2021، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من بليون دولار من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 969 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي. وعلى الرغم من التقارير التي تفيد باستقرار الاقتصاد الكلي، فإن أكثر من نصف الأفغان يعيشون في الفقر ويحتاج ثلثهم تقريبا إلى المساعدة. ومن جانبنا، سنعمل مع المانحين والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين لدعم التدخلات المستدامة التي تخلق فرص كسب الرزق، بما في ذلك للمرأة الأفغانية.

ثالثا، سلط تقرير بعثة الأمم المتحدة هذا الشهر الضوء على ما لا يقل عن 800 حالة قتل واحتجاز جائر وإيذاء جسدي وسوء معاملة واختفاء ضد مسؤولين حكوميين سابقين وأفراد في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بين آب/أغسطس 2021 وحزيران/يونيو 2023. إن انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها غير مقبولة. والولاية الشاملة لبعثة الأمم المتحدة حيوية للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، فضلا عن تعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا العمل معا للضغط على طالبان لعكس مسارها المدمر. وفي الواقع، يجب أن نضغط على طالبان للدخول في حوار جاد مع الشعب الأفغاني لدعم تطلعاته إلى

أشكال التمييز ضد المرأة وصولاً إلى المحكمة الجنائية الدولية - من أجل محاسبة الذين ينتهكون القانون الدولي بصورة منهجية.

وبينما يُظهر التقرير بعض التقدم على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنه يبرز أيضاً الأزمات الإنسانية والاجتماعية غير المسبوقة المصحوبة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فضلاً عن عدم الاستجابة للكوارث البيئية التي يشكّلها تغير المناخ. فالיום، كما سمع أعضاء المجلس مرات عديدة، يحتاج أكثر من ثلثي السكان الأفغان إلى المساعدات. ولا تزال المرأة مستبعدة بصورة ممنهجة من التعليم والعمل المدفوع الأجر، وكذلك من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ولا يسفر ذلك سوى عن تفاقم حالة أسر بأكملها. ويؤثر انتهاك حقوق المرأة، بالإضافة إلى كونه جريمة، في حالتها العقلية والنفسية، كما أنه يلقي بثقله على الآفاق الاقتصادية والإنسانية للبلد بأسره.

إن تعليق العمل الإنساني الذي تقوم به المرأة إلى حد كبير يسفر، أولاً وقبل كل شيء، عن خسائر في الأرواح البشرية، ولكن استبعاد المرأة يعرض العمل الإنساني ككل للخطر ويثني عن إتاحة التمويل اللازم ويشجع على تحويل المسار الاقتصادي. وما من شك في أنه لكي تتعافى أفغانستان، فإنها تحتاج إلى نساء قادرات على تقرير مستقبلهن والمشاركة بنشاط في تشكيل الحياة العامة والسياسية.

ويبدأ ذلك في المدرسة، حيث تكتسب الفتيات المهارات اللازمة. وكما قالت السيدة باسيج - راسخ بحصافة في جلستنا في حزيران/يونيه، "إن سر أفغانستان المستقرة، أفغانستان المسالمة والمزدهرة، ليس سرا على الإطلاق؛ إنهن الفتيات المتعلمات." (S/PV.9354، صفحة 5).

ونشير إلى قرار مجلس الأمن 2681 (2023)، الذي يدعو طالبان إلى التراجع بسرعة عما تنتهجه من سياساتها وممارسات.

وأود أيضاً أن أدلي بتعليق عام. إن حقوق الإنسان في أفغانستان، كما قال المفوض السامي فولكر تورك، على وشك الانهيار. وتؤيد سويسرا العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

الممنهجة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في الحصول على التعليم وفرص العمل، أن تقوض أي آفاق لبناء مجتمع مستقر ومزدهر في أفغانستان. ولا يمكن تحقيق ذلك أبداً بدون الإدماج المناسب للنساء في الحياة العامة وكفالة مشاركتهن الفعالة فيها فضلاً عن حصول الفتيات على التعليم اللائم.

وتكتسي معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المتعددة التي تواجهها أفغانستان أهمية أساسية لترجمة إمكانات البلد الهائلة إلى واقع ملموس. وتبعث المؤشرات الاقتصادية الأخيرة بصيص أمل فيما يتعلق بمشهد الاقتصاد الكلي في أفغانستان. فقد شهدنا استقراراً في سعر الصرف وأصبح التضخم تحت السيطرة، كما أن هناك تحصيلاً للإيرادات وزيادة في الصادرات القانونية. وعليه، فإن أفغانستان لديها أسس قوية إلى حد ما يمكنها البناء عليها على مستوى الاقتصاد الكلي. غير أنه لا يجب على المرء أن يعرض هذه العوامل الأساسية للخطر باتباع مسار سياسي يزيد من تنفير قطاعات كبيرة من المجتمع الأفغاني ويستمر في عزل البلد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بدوره ويعمل بطريقة قائمة على المبادئ. وينبغي أن يشكّل إعادة الأصول المجمدة بحذر إلى البنك المركزي الأفغاني عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية تهدف إلى التعاون البناء مع سلطات الأمر الواقع. إن مساعدة الأفغان في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية المعقدة التي يواجهونها ليست بالمهمة السهلة، ولكن المجتمع الدولي، لا سيما الدول التي شاركت أو لا تزال تشارك بشكل أقوى في كتابة تاريخ البلد الحديث، يقع على عاتقها التزام سياسي وأخلاقي بأن تفعل ذلك.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): نرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2023/678) ونشكر المتكلمات على تعليقاتهن وتوصياتهن وجهودهن. وأشير أيضاً إلى لقاء وسائل الإعلام مع الدول التي وقعت على ما نسميه بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الواقع، يجب أن نستكشف كافة السبل والصكوك القانونية - بدءاً من اتفاقية القضاء على جميع

إن الحالة في أفغانستان مستمرة في التدهور. وتواصل حركة طالبان سياستها المتمثلة في القمع الممنهج للمرأة الأفغانية، التي لا تزال محرومة من حقها في التعليم وحريتها في التنقل وحقها في المشاركة في النشاط الذي تختاره. ولن نقبل أبداً سياسة الفصل تلك. إن فرنسا تدعم النساء والفتيات الأفغانيات وستواصل ذلك الدعم.

وفرنسا ملتزمة بضمان إيصال صوت المرأة الأفغانية. ولهذا السبب نظمت فرنسا، مع العديد من شركائها، اجتماعاً وزارياً خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة بغية التأكيد بسياسة التمييز المنهجي التي تفرضها طالبان على المرأة الأفغانية. وسوف نكفل استمرار هذه الحملة.

ولا تزال الحالة الأمنية أيضاً تبعث على القلق الشديد. فقد وجدت الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة ملاذاً آمناً لها في أفغانستان. كما أننا نراقب عن كثب التطورات في زراعة المخدرات وتهريبها.

فلا يمكن النظر في هذه التحديات في معزل عن غيرها. إن احترام حقوق المرأة الأفغانية، ولا سيما تعليمها ومشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية، شرط مسبق للتنمية الاقتصادية للبلد، ما من شأنه أن يكون الحصن الأفضل ضد انتشار التطرف والإرهاب.

ولا تزال فرنسا ملتزمة بمساعدة الشعب الأفغاني على تلبية جميع احتياجاته الإنسانية. وتواصل فرنسا تقديم المعونة مباشرة إلى الشعب الأفغاني، استناداً إلى مبدأ "من أجل المرأة، من قبل المرأة". وساهمت فرنسا بأكثر من 140 مليون يورو منذ عام 2021 وستواصل مساعداتها الإنسانية في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي. وستقدم فرنسا هذا العام مساهمة إضافية بقيمة 1,5 مليون يورو لبرنامج الأغذية العالمي لدرء خطر المجاعة عن النساء والفتيات. وأكرر أن هذه المعونة يجب أن توجه إلى جميع من يحتاجون إليها، وفقاً للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

ولا تزال فرنسا ملتزمة بضمان احترام مطالب المجتمع الدولي وقرارات المجلس. حدد القرار 2593 (2021) خمسة توقعات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

إلى أفغانستان في ذلك المجال، لا سيما في جمع البيانات من جميع أنحاء البلد وإصدار التقارير ذات الصلة، حتى تأخذ العدالة مجراها. وأود هنا أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة على ذلك العمل. ومن المهم أيضاً أن نضع حلولاً طويلة الأجل. ويتطلب ذلك أن نتعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمات المجتمع المدني.

وعندما يتعلق الأمر بالنهج الطويلة الأجل، لا يمكننا أن ننسى الأزمة البيئية الناجمة عن تغير المناخ في أفغانستان. فآثاره التراكمية تؤثر تأثيراً مدمراً على سبل عيش الناس وأمنهم واقتصادهم في أفغانستان والمنطقة. ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي جراء ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في معدلات هطول الأمطار وزيادة تواتر الظواهر الجوية القصوى. ويضطر المزيد من الأشخاص إلى التنقل داخل البلد وخارجه، وهو ما يشكل مصدراً محتملاً لإثارة التوترات. ولذلك من الأهمية بمكان التخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ الآن وتعزيز قدرة الناس على الصمود وقدرتهم على التكيف واعتماد نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية. وترى سويسرا أنه ينبغي للمجلس أن يواصل النظر في تلك المسألة ويدعم الجهود المهمة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ذلك الصدد.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لن تتمكن طالبان من الاعتماد على الذات اقتصادياً إلا إذا نجحت في إقامة علاقة مبنية على الثقة مع المجتمع الدولي. وترى سويسرا أن تلك الثقة تتطلب حكماً شاملاً للجميع، وقبل كل شيء، احترام حقوق الإنسان للشعب الأفغاني بكل تنوعه.

ولذلك سنسعى في المجلس إلى أن نكفل تنفيذ القرارات المتخذة ووضع استراتيجية أكثر اتساقاً وشمولاً تستند إلى التقييم الذي نتطلع إليه. ومع ذلك، من المهم أيضاً أن ننخرط في العمل في الميدان والمنطقة لتقديم دعم ملموس لسكان الأفغان.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة روزا أوتونباييفا والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة بحوث، والسيدة كريمة بنون على بياناتهن.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه ودعمه لأفغانستان وأن يقدم المساعدة الإنسانية لشعبها وأن يساعد في تنميتها الاقتصادية.

وفي ذلك السياق، هناك أربع مسائل تستحق اهتماماً وثيقاً.

أولاً، حدث انخفاض كبير في المساعدة الإنسانية التي تقدمها البلدان المانحة لأفغانستان. وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان انكمش بنسبة 3,6 في المائة العام الماضي، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني الذي تلقتة. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2023/678)، سيحتاج ما يصل إلى ثلثي سكانها إلى المساعدة الإنسانية في العام المقبل، في حين أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لأفغانستان، بصيغتها الحالية، لم تمول إلا بنسبة 27 في المائة. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي إلى أن حوالي 41 مليون أفغاني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع تزايد عدد النساء والأطفال الذين يعيشون في جوع. وتبين تلك الأرقام بوضوح أن تخفيض المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان لأسباب سياسية أو أيديولوجية - بهامش كبير - وربط المساعدة الإنسانية بمسائل أخرى لن يؤدي إلا إلى عرقلة استقرار أفغانستان وتنميتها. فالشئاء قادم. وتدعو المانحين التقليديين من البلدان المتقدمة النمو إلى إعطاء الأولوية لضرورة نجاة الأفغان، والامتناع عن استخدام المساعدة الإنسانية كأداة لممارسة الضغط، وعدم السماح للأفغان بالوقوع ضحية للاعتبارات السياسية.

ثانياً، أود أن أتطرق إلى أصول أفغانستان المجمدة في الخارج. في آب/أغسطس 2021، جمّدت الولايات المتحدة بشكل غير قانوني 7 بلايين دولار من أصول البنك المركزي الأفغاني. وقبل عام، أعلنت الولايات المتحدة تحويل 3,5 بليون دولار من الأصول المجمدة إلى ما يسمى "الصندوق الأفغاني" الذي أنشئ في بنك أجنبي، مدعية أن الصندوق سيستخدم لتحسين سبل العيش وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. ومع ذلك، فقد انقضى عامان ولم يعد قرش واحد من

وتواصل طالبان الدوس على تلك التوقعات وانتهاك قرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2681 (2023) الذي اتخذ بالإجماع قبل أقل من ستة أشهر.

وستواصل فرنسا أيضاً دعم ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت، الذي يقوم بعمل رائع. ونؤيد أيضاً عملية الاستعراض المستقل التي تجريها الأمم المتحدة للحالة في أفغانستان، بقيادة المنسق الخاص فريدون سينيرلي أوغلو.

وأخيراً، سواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثلة الخاصة للأمين العام، وجميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها العاملين بلا كلل في الميدان لصالح الشعب الأفغاني. ونتقدم إليهم جميعاً بالشكر.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أود في المستهلك أن أتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة أوتونبايغا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتهما. كما استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

إن أفغانستان تقف عند مرحلة حرجة من إعادة الإعمار السلمي. وقد نفذت حكومتها المؤقتة بفاعلية، خلال العامين الماضيين، تدابير لتحقيق استقرار الحالة، وتنمية اقتصاد البلد، وتحسين سبل عيش الشعب. ونتيجة لذلك، ما فتئت الحالة الأمنية في البلد مستقرة بشكل عام، مع انخفاض كبير في حالات العنف وزيادة مطردة في الإيرادات الضريبية والواردات والصادرات. وينبغي الاعتراف بتلك التطورات الإيجابية وتشجيعها.

وفي غضون ذلك، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات خطيرة في مجالات مثل حالتها الإنسانية والتهديدات الإرهابية وسبل كسب العيش وحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال. ونتوقع من سلطات البلد أن تبني الشمول السياسي وأن تتوخى الاعتدال في حكمها وأن تتعاون على أساس حسن الجوار وأن تحمي حقوق ومصالح الأقليات العرقية والنساء والأطفال وأن تبذل جهوداً إيجابية لصالح شعبها.

البلد، قرر مجلس الأمن منح استثناءات من حظر السفر لبعض أفراد طالبان، مما أسفر عن نتائج إيجابية. إلا أن بعض البلدان تنظر إلى الحوار والمشاركة مع أفغانستان على أنها مكافأة وتصرّ على إنهاء الاستثناءات واستخدام ذلك كأداة لمعاقبة السلطات الأفغانية وممارسة الضغط عليها، وفرض قيود على حوارها ومشاركتها مع المجتمع الدولي. وتشير الأدلة إلى أن إغلاق باب الحوار لن يؤدي إلا إلى تفاقم العداء والانقسام. وينبغي لمجلس الأمن أن يستأنف مجموعة ترتيبات الاستثناء في أقرب وقت ممكن وأن يسهّل على أفغانستان التعامل مع المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، لم تعد آلية الجزاءات المنشأة بموجب القرار 1988 (2011) صالحة في ضوء التطورات الراهنة، ولذلك ينبغي تعديلها أو رفعها على وجه السرعة.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، منذ إنشائها، بعمل كبير للحفاظ على الاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتيسير مشاركة السلطات الأفغانية مع المجتمع الدولي، وتحسين الحالة الإنسانية في البلد. وتشيد الصين بتلك الجهود.

لقد أسند القرار 2626 (2022) ولاية واسعة للبعثة وحدد أولوياتها بوضوح. ونأمل أن تتصرف البعثة وفقاً لذلك القرار وأن تعطي الأولوية لاستخدام مواردها للمساعدة على تخفيف حدة الحالة الإنسانية، مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى رفع التجميد فوراً عن أصول البلد في الخارج، وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب. وفي غضون ذلك، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تواصل تيسير مشاركة المجتمع الدولي وحواره مع السلطات الأفغانية وأن تضطلع بدور بناء في إعادة الإعمار بصورة سلمية في أفغانستان. وباستتباب الأمن، ينبغي لموظفي البعثة أن يقوموا بمزيد من العمل الميداني. وينبغي لهم إجراء تعديلات في الوقت المناسب فيما يتعلق بالشواغر في الموظفين، وأن يستخدموا ما لديهم من موارد بمزيد من الكفاءة، وأن يقوموا بتحسين

الصندوق إلى شعب أفغانستان. ووفقاً لآخر تقرير للأمم العام، تراكمت في الصندوق فوائد قدرها 128 مليون دولار. وعقد مجلس إدارة الصندوق ثلاثة اجتماعات ليناقدش - بشكل لا يصدق - كيفية دفع تكاليف عمليات الصندوق باستخدام الفائدة. هذا شكل جديد من أشكال النهب. إنه أمر مناف للعقل بصورة تعجز الكلمات عن وصفها. إن المال ملك لشعب أفغانستان. ولن يصبح أرباحاً مشروعة للأخريين بغض النظر عن تقنيات غسل الأموال المستخدمة. ونحث مرة أخرى جانب الولايات المتحدة على إعادة الأصول فوراً وبالكامل ودون شروط، وعلى عدم إيجاد المزيد من الأعذار لزيادة تأخير العملية.

ثالثاً، أود أن أتكلّم عن التدابير القسرية الانفرادية. إن التدابير القسرية الانفرادية، بالمقارنة مع تجميد الأصول الذي ليس سوى غيض من فيض، هي جبل الجليد الحقيقي الهائل تحت السطح. ففي ظل التدابير القسرية الانفرادية، انهار النظام المصرفي في أفغانستان. وانعدمت السيولة النقدية تقريباً، وباتت عملية الانتعاش الاقتصادي متوقفة. وهناك نقص خطير في الأدوية والأجهزة الطبية، ومعدات تنقية المياه المستوردة، ومواد البناء، وقطع غيار الآلات، من بين لوازم أخرى. لقد تأثرت الحياة اليومية للشعب الأفغاني تأثراً شديداً. وفي الوقت نفسه، لا تزال العقبات التي تضعها التدابير القسرية الانفرادية أمام المساعدة الإنسانية بارزة. وعلى الرغم من أن القرار 2615 (2021) ينص بوضوح على أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان لا يشكل انتهاكاً لجزاءات المجلس، فإن العديد من المؤسسات الإنسانية لا تزال تشعر بأنها مقيدة عند تقديم المساعدات إلى أفغانستان خوفاً من اليد الطولى للولاية القضائية. وندعو البلد المعني مرة أخرى إلى رفع جزاءاته الانفرادية ضد أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

رابعاً، يجب أن نعالج التعامل مع السلطة في أفغانستان. فوجود الحكومة الأفغانية المؤقتة في السلطة أمر واقع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى وجهة نظر في الأجل الطويل وأن يتعامل معها بطريقة عملية. في الماضي، وبغية تيسير الحوار بشأن السلام والاستقرار في

على موظفات الأمم المتحدة الأفغانيات، مما يقيد عمل المنظمة. وللأسف ولسوء الحظ، اتخذت طالبان خيارا. فبدلا من الانخراط في إيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل، وزيادة المساعدات الإنسانية، وضمان الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، واستئناف المساعدات الإنمائية، فإنها تقضل فرض قواعد الرجعية والوحشية، مدركة ما يعنيه ذلك بالنسبة للبلد، حتى لو كان ذلك يعني ترك الناس دون غذاء وإغراقهم في الجوع والمجاعة.

ولا نزال نشعر بالجزع إزاء التقارير التي تقيد باستمرار عمليات القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وسوء المعاملة لمسؤولين حكوميين سابقين وأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية السابقة. ومرة أخرى، تظهر طالبان أنها غير راغبة في الوفاء بالالتزام الذي قطعتة على نفسها في العفو العام والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والوفاء بها. وقد أدت الاتهامات والاعتقالات المستمرة للصحفيين والكتاب ومنتقدي حكم طالبان إلى زيادة تقليص حرية التعبير، وإسكات أصوات الحقيقة والعقل الشجاعة القليلة المتبقية في البلد. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

إن طالبان تدعي أنها مناصرة السلامة الاقتصادية وضامنة الأمن. سيكون ذلك رائعا لو لم يكن مجرد مظهر خارجي. فحتى الآن، لا يوجد ما يشير إلى أن عامة السكان يستفيدون من المكاسب الاقتصادية. ولا نزال نشهد قدرا هائلا من الفقر والمعاناة والعوز، إذ يعتمد ما يقرب من ثلثي السكان على المعونة المنقذة للحياة للبقاء على قيد الحياة. ولا يزال استمرار وجود العناصر الإرهابية وأنشطتها يبعثان على القلق الشديد. فأفغانستان، التي كانت ذات يوم ملاذا للإرهابيين، تتحول إلى أرض خصبة للتطرف، وخاصة بين الشباب الذين تعرضوا للخيانة.

وسأختتم بياني بمسألة أساسية ذكرها الجميع، وهي الحالة غير المقبولة للنساء والفتيات في أفغانستان. إن سلطات الأمر الواقع في أفغانستان تواصل انتهاك كل القواعد والمبادئ التي تشكل أساس النظام الدولي لحقوق الإنسان، على نحو ما أبرز جميع مقدمي الإحاطات والعديد من الزملاء. ولا نزال طالبان تخون الشعب الأفغاني الذي يسعى إلى الاحترام والكرامة والعدالة ويستحقها. إنها تواصل الرجوع

هيكل ملاك موظفيهم، ويعملوا على تعيين المزيد من الموظفين الفنيين من بلدان المنطقة.

ويسرنا أن نلاحظ أن بلدان جوار أفغانستان وبلدان المنطقة كانوا في طليعة التعاون الاقتصادي والتجاري وتحسين الاتصال مع أفغانستان؛ ومشاريع الربط والتعاون الاقتصادي والتجاري جارية على وجه السرعة. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي جهود بلدان المنطقة؛ وأن يواصل الاستفادة من منابر مثل آليات التنسيق والتعاون بين أفغانستان وجيرانها - فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ وأن يساعد البلد على إطلاق العنان لإمكاناته التنموية والحفاظ على الأمن والاستقرار.

لقد قدمت الصين، منذ عام 2021، ما قيمته 4 تريليونات رمنيني من إمدادات الغذاء والدواء واللقاحات، من بين إمدادات الطوارئ الأخرى، بالإضافة إلى بليون رمنيني من المساعدات الإنسانية. وكخطوة تالية، ستواصل الصين الوفاء بتعهداتها ودعم أفغانستان من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدات الإنمائية. وستقدم الصين المزيد من المساهمات الملموسة، في حدود قدراتها، من أجل دعم الشعب الأفغاني للتغلب على الصعوبات التي تواجههم وبناء مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

بعد عامين من استيلاء طالبان على السلطة، لا تزال الحالة العامة مزرية من جميع الجوانب والنواحي، مع تفاقم القيود الصارمة التي تفرضها طالبان على الحرية العامة والحرية الفردية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات. وفي ظل هذه الظروف، لا يزال المجتمع الدولي يكافح من أجل إيجاد توازن بين تقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها للملايين والتعامل مع سلطات الأمر الواقع وسياساتها المتشددة والرجعية دون مكافأتها.

وعلى الرغم من بذل أفضل الجهود، كما سمعنا، فإن الاستجابة الإنسانية في أفغانستان لا يمكن ببساطة أن تواكب الظروف المتدهورة في البلد. ولا يوجد مثال أفضل لتوضيح النهج المدمر والتعسفي الذي تتبعه طالبان تجاه المساعدة الإنسانية من القيود السخيفة التي فرضتها

كما أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمم العام، السيدة روزا أوتونباييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بوحث، والسيدة كريمة بنون على إحاطاتهن. لقد شددت على الحالة القائمة والمتردية والمقلقة للغاية في أفغانستان، التي تستدعي اهتماما وعملا عاجلين للتغلب على الأزمة الراهنة.

ونعرب عن تقديرنا لملاحظات أعضاء مجلس الأمن والبيان المشترك الذي أصدره أعضاء المجلس قبل الجلسة، والذي أكدوا فيه من جديد التزامهم بمواصلة دعم حقوق الإنسان الأساسية لشعب أفغانستان، ولا سيما النساء والفتيات، فضلا عن الجهود الرامية إلى إحلال سلام حقيقي في أفغانستان مستقرة وآمنة وموحدة. ونود كذلك أن نشكر جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم دعما إنسانيا حيويا ربما في أصعب فترة في تاريخ أمتنا.

من المفجع أنه بعد عامين من سيطرة طالبان على السلطة، لم تتحسن الحالة في أفغانستان. ولم يزداد الأمر إلا تدهورا في المجالات الإنسانية وحقوق الإنسان والاجتماعية والأمنية والسياسية.

وقد تقاضت الأزمات الاقتصادية والإنسانية، إذ يعيش 97 في المائة من السكان الآن في الفقر، ويكافح ثلثاهم من أجل البقاء على قيد الحياة. لقد أثر الجوع على 15 مليون شخص، وزادت البطالة واستمرت الهجرة على الرغم من المخاطر الجسيمة. وفي ظل حكم طالبان، تستمر الظروف الاجتماعية في أفغانستان في التراجع بشكل كبير. وتقلصت بشدة حقوق وحرريات المرأة والمجتمعات المهمشة. وتواجه النساء والفتيات قيودا صارمة على حركتهن وحصولهن على التعليم والمشاركة في الحياة العامة. ويجري قمع التعبير الثقافي والفني، مما يخنق التراث الثقافي الثري لأفغانستان. ويعيش الناس في خوف دائم من الانتقام بسبب ما يعتبر انتهاكات وفقا لتفسير طالبان المتشدد للشريعة الإسلامية.

إن حقوقنا وحررياتنا التي اكتسبناها بشق الأنفس، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، مهددة بشكل خطير، مع ورود تقارير عن

إلى الورا، بينما يحتاج البلد وشعبه إلى العكس. وهذا أمر مؤسف ولا يطاق.

ويجب أن نواصل التحدث بحزم وقوة، تماما كما فعل 11 عضوا في المجلس، الموقعون على بيان الالتزامات المشتركة المتعلقة بمبادئ المرأة والسلام والأمن، في بيان مشترك صدر قبل جلسة اليوم. فلا يمكننا التفكير في سياسات لا مثل لها وحقيرة وغير مقبولة للتمييز بين الجنسين. إننا بحاجة إلى تسميتها باسمها: نعم، إنه فصل جنساني. الكلمة قوية، لكنها صحيحة. إنها تجسد الواقع الرهيب. ونتفق مع السيدة بنون - فلا يمكننا أن نكتفي بتكرار بياناتنا والإدانة هنا وفي أماكن أخرى؛ يجب أن نفعل المزيد.

وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لاستكشاف سبل المساواة ومحاسبة المسؤولين عن الاضطهاد الجنساني. ويجب ألا ندع تلك الانتهاكات تمر دون عقاب. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لضمان أن يواجه مرتكبو التمييز الجنساني العدالة بكامل قوتها فيما يتعلق بانتهاكات الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - وهي اتفاقيات أفغانستان طرف فيها.

يجب ألا نهمل الأمر لمجرد أنه صعب. ويجب ألا نياس لمجرد أن طالبان لا تزال متمادية وتصم آذانها. إن طالبان تريد أن يُعترف بها. وتكرر ذلك طوال الوقت. ويجب أن تحصل على ذلك الاعتراف عن طريق تغيير سياساتها. وبينما ننتظر التقييم المستقل الذي سيصدر قريبا، سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني وتطلعاته إلى المساواة في الحقوق وتحقيق مستقبل يسوده الرخاء.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فانق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الحالة الأليمة في أفغانستان، وأشيد بقيادتكم لمجلس الأمن هذا الشهر.

ويجب أن نتذكر أن قوة الأمة تكمن في تمكين جميع مواطنيها، بغض النظر عن نوع جنسهم. بيد أن أيديولوجية طالبان الصارمة ترفض الاستفادة من فوائد العلوم والتكنولوجيا الحديثة. وكان تركيزها بالأحرى منصبا على تكثيف إنشاء المدارس الإسلامية والدينية، وتعمد دفع الشباب الأفغاني نحو التطرف وتعريض مستقبلهم ومستقبل أمتنا للخطر. ومنذ استيلاء طالبان على أفغانستان، أنشئت 15 000 مدرسة دينية وعين 100 000 معلم في المدارس الدينية مؤخرا. إن من واجبنا تحرير أفغانستان من أغلال الفصل الجنساني وتغذية نزعة التطرف لتمكين النساء والفتيات والشباب من المساهمة في نمو مجتمعنا وازدهاره.

إن انتهاكات طالبان الجسيمة لحقوق الإنسان والعقاب الوحشي وقمع وسائل الإعلام والمجتمع المدني جعلت الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي أمرا معتادا. وترسم التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة العفو الدولية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان صورة قاتمة. ويوثق تقرير البعثة الصادر في 22 آب/أغسطس أكثر من 800 حالة من حالات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز، والتعذيب، والاختفاء القسري تورط فيها أفراد مرتبطون بشكل أو بآخر بالحكومة الأفغانية السابقة وقواتها الأمنية. وفي تقرير صدر في 20 أيلول/سبتمبر، سجلت البعثة أكثر من 600 1 حادثة من حوادث انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها حركة طالبان أثناء عمليات الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك أعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية ارتكبتها وزارة الداخلية والمديرية العامة للاستخبارات في حكم طالبان.

وقد عزز الحظر المفروض على الأحزاب السياسية سلطة طالبان الاستبدادية، وقضى على التنوع السياسي وعمليات صنع القرار التي تستوعب الجميع. وتلك العزلة توجج الاضطرابات وتقوض آفاق السلام. وعلى الرغم من عامين من المشاركة العالمية، استمرت طالبان في تعنتها ورفضها للمطالب، مبررة أفعالها بتفسيرات دينية وثقافية مشوهة. وتؤدي سياساتها الإقصائية الراضية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة

العنف الجنساني، والزواج القسري والاعتداء الجنسي، وكلها ترتكب مع الإفلات من العقاب. وتعاني النساء والفتيات الأفغانيات من الفصل الجنساني ويجردن من حقوقهن الأساسية وفرصهن الاقتصادية، مما يجعلهن عرضة للخطر. إن إغلاق مدارس البنات وفرض القيود على عمل المرأة لا يشكلان عقبات أمام المساواة بين الجنسين فحسب، بل تحديا خطيرا لتنمية أفغانستان ومستقبل الأمة.

ومنذ بداية الأزمة، تطلع الشعب الأفغاني، بشكل متزايد خلال العام الماضي، إلى المجتمع الدولي لصياغة توافق الآراء الذي نحتاجه للمساعدة في التغلب على الأزمة في بلدنا. إن عقد اجتماع الأمم المتحدة في الدوحة في أيار/مايو، وتعيين منسق الأمم المتحدة الخاص لأفغانستان، والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا لدعم النساء والفتيات في الأسبوع الماضي خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، تطورات نرحب بها ويقدرها شعب أفغانستان. لكن علينا مواصلة وتعزيز التركيز واتخاذ التدابير المطلوبة بينما نمضي قدما نحو التغلب على الأزمة في أفغانستان.

ويرحب شعب أفغانستان بالبيان الذي أيده 13 وزيرا للخارجية وأدان بشدة الاضطهاد الجنساني الذي تقوم به طالبان ودعا إلى الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان. وشدد أيضا على أهمية عملية سياسية شاملة يشارك فيها جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأقليات العرقية والدينية. وكما أكدنا مرارا، تظل تلك المسألة حيوية لتحقيق تسوية شاملة تؤدي إلى حوكمة شرعية يمكن أن تكفل الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي. وينبغي أن يكون ذلك أولوية للمجتمع الدولي في جهوده المتعلقة بأفغانستان. ونشدد على الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول الفصل الجنساني في أفغانستان، وهي دعوة كررتها ممثلات أفغانيات خلال مناقشات الأسبوع الماضي. ونشيد أيضا بالبيانات والالتزامات بدعم شعب أفغانستان، بمن في ذلك النساء والفتيات، والدعوات التي وجهها العديد من المتكلمين خلال المناقشة العامة إلى الطالبان باحترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الأفغاني وتبني استيعاب الجميع، وهي بيانات تعبر عن مستوى جديد من القلق داخل المنطقة وخارجها بشأن الحالة الراهنة.

سياسية أفغانية مستقلة ونشطاء في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة وقادة الأحزاب والجمعيات التقدمية والديمقراطية، داخل أفغانستان وخارجها. وأود أن أنقل رسائلهم ومطالبهم الأساسية.

أولاً، يحثون الشركاء الدوليين والمجلس على مواصلة الضغط على طالبان، مطالبين بوقف السياسات المعادية للمرأة، بما في ذلك حظر التعليم والعمل. كما يدعون الأمم المتحدة إلى الاعتراف بمحنة النساء والفتيات الأفغانيات وتصنيفها على أنها فصل جنساني.

ثانياً، يشددون على أهمية استمرار تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان، بشرط توشي الصرامة في رصد إيصال المساعدات والإشراف عليها. وقد ينطوي ذلك على تكثيف المعونة الإنسانية محددة الأهداف ودعم المشاريع الصغيرة الرامية إلى إنقاذ سبل العيش وتنمية روح المبادرة، ولا سيما بالنسبة للنساء، وهو ما يظل حاسم الأهمية. ويشمل ذلك النظر بجدية في الشمول والتنوع على أساس الجدارة فيما يتعلق بفرص العمل للموظفين المعينين محلياً بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ثالثاً، يدعون إلى تقديم دعم قوي لكفالة مشاركة النساء والفتيات الأفغانيات مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك أدوار صنع القرار.

رابعاً، يطالبون بشكل عاجل اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على سبيل الأولوية بحماية وإعادة توطين اللاجئين الأفغان الذين فروا من اضطهاد طالبان إلى المناطق المجاورة، لا سيما النساء والأطفال الذين يواجهون الاحتجاز والمعاملة اللاإنسانية. ويتعرض هؤلاء اللاجئين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق المرأة والمسؤولون السابقون وأفراد الأمن، للخطر، مما يستلزم تقديم دعم لإعادة التوطين بشكل سريع.

خامساً، يؤيدون فرض جزاءات على قادة طالبان لانتهاكهم حقوق المرأة، ويعارضون تطبيع التعامل معهم إلى أن يحترموا حقوق شعب أفغانستان وإرادته.

القانون إلى تفاقم الأزمة. وعلى الرغم من الادعاءات التي تفيد بأنه يجري تشجيع عودة المسؤولين السابقين من خلال لجنة العودة والتواصل مع المسؤولين الأفغان السابقين والشخصيات السياسية، تشير تقارير موثوقة إلى أن أفراد قوات الأمن السابقة الذين وثقوا في تلك الدعوة وعادوا من البلدان المجاورة قد قتلوا. حتى القادة السابقون الذين اختاروا البقاء يخضعون الآن لقيود صارمة والإقامة الجبرية.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان تبعث على القلق العميق. وصلات الطالبان بالجماعات الإرهابية وإيوائها لأكثر من 20 جماعة من هذه الجماعات، بما فيها تنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان، حولت أفغانستان إلى مركز للإرهاب، مما يعرض حياة الأفغان للخطر. وقد أوجدت أيديولوجيتهم المتطرفة وتاريخ العنف لديهم أجواء يسودها الخوف وانعدام الأمن، مما أدى إلى تآكل الثقة في الجهود الأمنية الإقليمية والدولية. لقد عانى المدنيون الأفغان من آفة الإرهاب لفترة أطول مما ينبغي. وأفراد طالبان، الذين كانوا المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أفغانستان على مدى العقدين الماضيين من خلال استهدافهم للمدنيين الأبرياء وتدمير المؤسسات العامة والهياكل الأساسية، يدعون الآن الفضل في ضمان الأمن والاستقرار في البلد. بيد أن وعودهم بزيادة تحصيل الإيرادات لم تسفر عن تحسينات ملموسة للأفغان العاديين. وعلاوة على ذلك، لا تزال الشفافية والمساءلة في تخصيص الميزانيات غائبتين. وبالمثل، فإن تأكيدات طالبان على جهود مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات مجرد أصداء رنين جوفاء، لأن قادتها متورطون بعمق في إنتاج المخدرات وتهريبها. وبينما تركز المعارضة داخل طالبان على توزيع السلطة والموارد، لا يزال الشعب الأفغاني يعاني في ظل حكم حركة طالبان الاستبدادي.

وعلى الرغم من تلك التحديات، لا يزال شعب أفغانستان ثابتاً، إذ تعمل مجموعات متنوعة بلا كلل للدفاع عن حقوقها وقيمها الوطنية. واحتشد المجتمع المدني والنساء والشباب والحركات السياسية لوضع خطة وطنية موحدة. في 16 أيلول/سبتمبر، استضافت بعثتنا اجتماعاً تسيقياً عبر تطبيق مع 85 ممثلاً عن الشتات الأفغاني وشخصيات

المسبوقه من الاحتياجات. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية، التي تتطلب ما مجموعه 3,23 بليون دولار، تواجه نقصا حادا في التمويل، حيث لم يتم تأمين سوى 27 في المائة من الأموال اللازمة حتى 12 سبتمبر/أيلول.

ونؤمن إيمانا راسخا بأهمية المعونة الإنسانية غير المتحيزة وغير المشروطة. ومن الأهمية بمكان أيضا رفع الجزاءات الانفرادية من أجل دعم وتيسير التعافي الاقتصادي لأفغانستان. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أخلاقي بالوفاء بالتزاماته وتعهدهات الإنسانية من خلال إظهار التضامن والتعاطف مع الشعب الأفغاني. ونشدد على الحاجة إلى التعاون الجماعي لمساعدة أفغانستان في إعادة بناء اقتصادها وتهيئة الظروف المؤاتية لرفاه مواطنيها، مع تيسير العودة الآمنة للاجئين الأفغان.

وبوصفنا بلدا مجاورا تأثر تأثرا عميقا بتدفق ملايين اللاجئين الأفغان، فإننا نشعر بالجزع إزاء العواقب المحتملة للحالة الراهنة على الأمن والاستقرار الإقليميين. إن استمرار وجود المنتسبين إلى تنظيمي داعش والقاعدة، إلى جانب آفة الاتجار بالمخدرات، يشكل تهديدا كبيرا لأفغانستان والبلدان المجاورة لها والمجتمع الدولي الأوسع. ومن المفجع أننا شهدنا في 13 آب/أغسطس هجوما إرهابيا مدمرا آخر، استهدف المدنيين الأبرياء والحجاج الذين كانوا يزورون ضريح شاه جراح في شيراز. وأسفر ذلك العمل الجبان عن استشهاد اثنين من الإيرانيين الأبرياء وإصابة عدة أشخاص آخرين. وأعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم الثاني من نوعه خلال 10 أشهر.

وبينما تشير المؤشرات الأولية إلى انخفاض زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان بعد حظر فعلي على زراعة المخدرات فرضته السلطات في نيسان/أبريل 2022، فإن شواغلنا فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات لا تزال قائمة.

ولأسف، لم تحرز سلطات الأمر الواقع أي تقدم في تحقيق الإدماج العرقي والسياسي الحقيقي. وبدلا من ذلك، تواصل فرض قيود أكثر صرامة على النساء والفتيات الأفغانيات، مما حد بشدة من

سادسا، لقد ثبت أن الحوار مع طالبان غير كاف. ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكبر في مساعدة أفغانستان على إقامة حكومة شرعية على أساس إرادة الشعب.

سابعا وأخيرا، لا بد من اتباع نهج دولي متماسك وموحد. وهو ما يتطلب حوارا شاملا ومشاركة قائمة على المبادئ، يدعمه المجتمع الدولي وتيسره الأمم المتحدة، من أجل وضع خارطة طريق سياسية نحو نظام حكم شامل وتمثيلي يتماشى مع إرادة شعب أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أكرر أن الحالة في أفغانستان تتطلب جهودا عاجلة ومتضافرة من المجتمع الدولي. فمن خلال إعطاء الأولوية للأمن وحقوق الإنسان والحكم الشرعي والديمقراطي والتعاون الإقليمي، يمكن رسم طريق نحو أفغانستان أكثر استقرارا وشمولا وازدهارا. ومن خلال المشاركة القائمة على المبادئ والبنية السياسية المشروعة التي تتماشى مع تطلعات الشعب، يمكننا المساعدة في تشكيل مستقبل أفضل للشعب الأفغاني ومنع البلد من أن يصبح مرة أخرى أرضا خصبة للتطرف والإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن يتصرف المجتمع الدولي بسرعة وبشكل حاسم من أجل منع المزيد من المعاناة وإرساء أسس السلام الحقيقي والمستدام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ألبانيا على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا السيدة أوتونباييفا والسيدة بحوث على إحاطتيهما، والسيدة بنون على آرائها.

كما نحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2023/678)، الذي يسلط الضوء على الأزمة الإنسانية المستمرة والمتصاعدة في أفغانستان في عام 2023. ويكشف التقرير أن ما ينذر بالخطر أن ثلثي السكان، أي ما يقرب من 29,2 مليون شخص، يحتاجون إلى مساعدة عاجلة، مما يمثل زيادة مثيرة للقلق من 28,3 مليون في وقت سابق من العام. ومما يزيد من خطورة الحالة أن عدم كفاية التمويل الإنساني أدى إلى تفاقم تلك المستويات غير

التي تؤدي دورا محوريا في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وتمثل مسألة ذات أهمية قصوى في ظل الظروف الراهنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لعقد هذه الجلسة وأعرب عن شكري للسيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، والسيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلة المجتمع المدني على ملاحظاتهم الثاقبة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان.

والهند، بوصفها جارة قريبة لأفغانستان وصديقة لشعبها، لها مصلحة مباشرة في كفالة عودة السلام والاستقرار إلى البلد. وحرصا على استخدام الوقت بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، أود أن أسلط الضوء على ثلاث ملاحظات رئيسية فقط تتعلق بالحالة في البلد، استنادا إلى روابطنا التاريخية والحضارية مع الشعب الأفغاني.

أولا، يوضح القرار 2593 (2021) نهجنا الجماعي. وفي ذلك الصدد، تشمل أولوياتنا المشتركة والفورية تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني، وكفالة تشكيل هيكل حكومي تمثيلي وشامل للجميع، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات.

ثانيا، بالنظر إلى الحالة الإنسانية المؤلمة في البلد، يتعين علينا إعطاء الأولوية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان. وقدمت الهند المساعدات إلى أفغانستان في شكل حبوب غذائية وأدوية ولقاحات والمعونة الغوثية في حالات الكوارث وملابس شتوية ومواد تعليمية. وواصلنا تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان. كما دخلت الهند في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهوده الإنسانية، وستستمر مساعدتنا لصالح شعب أفغانستان.

ثالثا، إننا نتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة في الميدان، وسنواصل القيام بذلك من أجل رفاه الشعب. وفي غضون ذلك، نلاحظ أن الأمين العام سيقدم قريبا، على النحو المطلوب في

حصولهن على التعليم. ونكرر دعوتنا إلى إقامة حكومة شاملة للجميع، معترفين بأن ذلك خطوة حاسمة نحو سلامة ملايين اللاجئين الأفغان وعودتهم الكريمة إلى وطنهم.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء التدابير التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع التي تسعى إلى تقييد الروابط الثقافية واللغوية والتاريخية للأفغان باللغة الفارسية. وتلك التدابير لا تهدد استقرار أفغانستان وأمنها فحسب، بل تنتهك أيضا حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين الأفغان. وينبغي التراجع عنها فوراً لحماية حقوق الشعب الأفغاني.

ولا تزال إيران ثابتة في التزامها بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة والشركاء المعنيين والأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدائمين في أفغانستان. واضطلعت إيران بدور حاسم في إيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان من خلال إنشاء طريق توزيع جديد يستخدم ميناء تشاباهار في إيران. فعلى سبيل المثال، وصلت بنجاح شحنة كبيرة تبلغ 10 000 طن متري من القمح إلى هرات في 4 تموز/يوليه لمواصلة توزيعها على المحتاجين في جميع أنحاء أفغانستان. وعلى الرغم من فشل طالبان في الوفاء بالتزاماتها، يجب أن نحافظ على مشاركتنا البناءة مع سلطات الأمر الواقع. وذلك النهج أساسي في السعي إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة لشعب أفغانستان والمجتمع الدولي الأوسع.

وتعتقد إيران أن التعاون بين أفغانستان وبلدان المنطقة سيحل التحديات التي يواجهها البلد. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد إيران بنشاط المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحوار مع أفغانستان، مثل الاجتماعات الوزارية لبلدان الجوار وصيغة موسكو، التي من المقرر أن تعقد الجولة التالية منها في قازان، روسيا، في 29 أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى نتيجة ذلك الاجتماع، الذي سيركز على الموضوع الرئيسي المتمثل في الحكومة الشاملة للجميع. ونأمل أن تقي سلطات الأمر الواقع بالتزاماتها الدولية، لا سيما في الوفاء بالتزامات أفغانستان بموجب معاهداتها الحدودية مع جيرانها.

وأخيراً، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الأمم المتحدة الجارية، ولا سيما جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

مساعدة إنسانية فورية. ونأمل أن يموّل النداء الإنساني الذي وجهه الأمين العام للحصول على 4,2 بلايين دولار تمويلا كاملا.

ثانيا، لا تزال القيود المفروضة على النساء والفتيات قائمة، على الرغم من إيجاد حيز لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد من خلال سُبُل عملية. وستواصل باكستان بذل كل جهد ممكن لإيجاد حل دائم من خلال المشاورات بشأن تلك المسألة المهمة.

ثالثا، لا يزال الاقتصاد الأفغاني يواجه صعوبات سببها الرئيسي هو عجز نظامه المصرفي. وقد كان للتهريب الهائل للدولارات من باكستان إلى أفغانستان تأثير مدمر على اقتصاد باكستان وعملتها. ونتيجة لحملة مؤخرا على تهريب الأموال غير المشروع، استقرت الروبية الباكستانية وتعززت في السوق. ولا بد من إحياء النظام المصرفي الأفغاني. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الإفراج عن الأصول الوطنية الأفغانية الموجودة في الخارج وإعادتها واستعادة الدعم المالي لمشاريع التنمية. نتطلع أيضا إلى التنفيذ المبكر لمشاريع الربط الإقليمي الجاهزة بين باكستان وأفغانستان ووسط آسيا، فضلا عن باكستان والصين وأفغانستان.

رابعا، بينما انخفضت زراعة الأفيون بنسبة 80 في المائة، سيكون من الضروري توفير محاصيل بديلة وإعانات لاستدامة سبل عيش المزارعين. ويجب أيضا وضع حد للانتشار المتزايد للميثامفيتامين الأكثر ربحية.

ولا يزال وجود الجماعات الإرهابية يشكل التهديد الأمني الرئيسي داخل أفغانستان وانطلاقا منها على حد سواء. وقد تحققت بعض أوجه النجاح في حرب الحكومة المؤقتة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وستستمر باكستان في تقديم دعمها وتعاونها لتحديد تلك الجماعة الإرهابية. إن التهديد المباشر والرئيسي لباكستان تشكله حركة طالبان باكستان، المسؤولة عن سلسلة من الهجمات الإرهابية عبر الحدود على مواقعنا العسكرية وعلى أهداف مدنية داخل باكستان. لقد فقدنا المئات من جنودنا ومدنييننا الشجعان في تلك الهجمات خلال العام الماضي وحده. وأصبحت الهجمات الحدودية

القرار 2679 (2023)، تقيمه المتكامل والمستقل وتوصياته التطلعية للتصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان. ونتطلع إلى ذلك التقرير.

أود أن أختتم بياني بالقول إننا نؤكد من جديد التزامنا الثابت بإبقاء أفغانستان من أولوياتنا المهمة. وفي المستقبل، ستواصل الهند رفع صوتها دعما للشعب الأفغاني. نعتقد أن السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان ضرورة ملحة ومشتركة تتطلب تفانينا الجماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد الألباني على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأنا ممتن لكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن الحالة في أفغانستان. أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا على أفكارها القيمة، والسيدة كريمة بنون على إحاطتها، والأمين العام على تقريره (S/2023/678) الذي يطلع المجلس على آخر التطورات في أفغانستان. واستمعنا أيضا إلى مواطن أفغاني لا يمثل أحدا إلا نفسه.

وكما ذكر رئيس وزراء باكستان في خطابه أمام الجمعية العامة، فإن السلام في أفغانستان ضرورة استراتيجية حتمية لباكستان (انظر A/78/PV.10). بعد عامين من انتقال السلطة في كابول، تشعر باكستان بالتشجيع إزاء بعض التطورات الإيجابية في أفغانستان، بينما لا تزال نشعر بالقلق إزاء بعض المسائل الأخرى. وعلى الجانب الإيجابي، ظلت الحكومة الأفغانية المؤقتة مستقرة دون أي تهديدات داخلية كبيرة لسلطتها. وتحسنت حالة القانون والنظام في أفغانستان تحسنا كبيرا. واتخذت الحكومة المؤقتة إجراءات ضد تنظيم داعش. لقد تراجع الفساد بشكل كبير. وتمكنت الحكومة المؤقتة أيضا من تنظيم الاقتصاد وإدارته، ولا سيما التجارة وتحصيل الإيرادات، على الرغم من القيود الخارجية والداخلية. وازدادت التجارة بين أفغانستان وجيرانها، وكذلك تجارة المرور العابر عبر أفغانستان. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل خطيرة.

أولا، لا تزال الحالة الإنسانية رهيبه، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره. فأكثر من ثلثي أبناء شعب أفغانستان معدومون ويحتاجون إلى

وتتطلع باكستان إلى التقييم المستقل بشأن أفغانستان الذي سيقدمه السفير سينيرلي أوغلو. ونأمل أن يمكن التقييم مجلس الأمن والمجتمع الدولي من التوصل إلى منظور شامل وطويل الأجل وواقعي للحالة في أفغانستان. ومن شأن ذلك أن يمكن مجلس الأمن من اعتماد خريطة طريق محددة للتطبيق داخل أفغانستان ومعها. وينبغي لها أن تستجيب لشواغل المجتمع الدولي - أي احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والفتاة؛ الحوكمة الشاملة للجميع؛ ووضع حد للإرهاب. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لأولويات الحكومة الأفغانية المؤقتة وأولويات الشعب الأفغاني. وتشمل هذه التدابير الدعم المالي الكافي، وإنهاء القيود المفروضة على السفر، وإنهاء الجزاءات، والاعتراف السياسي، والتمثيل في الأمم المتحدة. وستعمل باكستان في إطار جميع الصيغ ذات الصلة لتعزيز وتنفيذ هذا الطريق إلى السلام والرخاء لأفغانستان ومنطقتنا بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل أفغانستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأنا واثق من أنها ستكون قصيرة وموجزة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فائق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أردت فقط أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها مواطن باكستان وممثلها، بقول إنني أمثل أفغانستان في المجلس وأعبر عن ألم وبؤس شعب أفغانستان، الذي عانى نتيجة لتدخل البلدان التي تمارس اليوم معايير مزدوجة. فمن ناحية، يقدمون أنفسهم على أنهم ضحايا للإرهاب، ومن ناحية أخرى، يضغطون من أجل جماعة إرهابية أخرى في أفغانستان ويطلبونها ويدعمونها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأنا على ثقة من أنه في هذه الحالة أيضا، سيكون قصيرا وموجزا. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لا أود أن أعطي البيان الذي أدلى به من فوره هذا الرجل المحترم، الذي يدعي أنه يمثل أفغانستان، شرف الرد عليه. أعتقد أن وثائق تفويضه مشكوك فيها -

أكثر فتكا بسبب حياة واستخدام إرهابي حركة طالبان باكستان معدات عسكرية متطورة، على ما يبدو من المخزونات التي خلفتها القوات الأجنبية وراءها. تبين أن غالبية الانتحاريين في الهجمات التي تبنتها حركة طالبان باكستان داخل باكستان كانوا من الأفغان.

أجرى المبعوث الباكستاني الخاص مزيدا من المحادثات في كابول في أعقاب الهجوم مؤخرا في شيترال. وتلقينا تأكيدات بأنه تم اتخاذ إجراءات ضد عناصر حركة طالبان باكستان المتورطة وأنه سيتم اتخاذ المزيد من الخطوات لمنع إرهاب حركة طالبان باكستان ضد باكستان. سنرحب بتلك الخطوات حالما تنفذ بمصادقية. إلى أن يتم احتواء حركة طالبان باكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية وتحبيدها، فإنها ستظل تشكل تهديدا دائما لجيران أفغانستان وربما للمجتمع الدولي أيضا. إذا لم يتم احتواء حركة طالبان باكستان بشكل فعال، فقد تظهر كمنظمة راعية لمختلف الجماعات والفصائل الإرهابية في أفغانستان بمجرد القضاء على تنظيم داعش. مما يزيد من هذا القلق الدعم والرعاية اللذين تلقتهما حركة طالبان باكستان من بعض المفسدين المعروفين في منطقتنا.

هناك أكثر من 4 ملايين أفغاني في باكستان. وهناك ما يقرب من 1,4 مليون من اللاجئين الأفغان المسجلين، في حين لا يزال أكثر من 2,2 مليون شخص بدون وثائق. وقد شق 600 000 آخرون طريقهم إلى باكستان خلال العامين الماضيين. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية، يقع على عاتق باكستان التزام بضمان عدم انتماء أي من الأفغان غير الشرعيين إلى جماعات إرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي والحكومة الأفغانية المؤقتة أن يتعاونوا مع باكستان في تأمين إعادة جميع الأفغان غير الشرعيين، وفي نهاية المطاف، جميع اللاجئين الأفغان، إلى ديارهم في أفغانستان.

وعلى الرغم من التحديات، لا تزال باكستان تؤمن بأن المشاركة والتعاون يشكلان السبيل الوحيد المجدي نحو تعزيز السلام والرخاء في أفغانستان. ويسرنا أن الحكومة الأفغانية المؤقتة تعمل مع جميع جيران أفغانستان وغيرهم ممن لهم مصالح مشروعة في أفغانستان.

فليس لديه حكومة، وليس له ممثل، وليس لديه وثائق تفويض، وأعتقد
أنه من المفارقات أن يضطر مجلس الأمن إلى دعوته إلى التكلم أمام
المجلس وإلى توليد ذلك النوع من الكراهية والمعلومات المضللة التي
يقدمها أمام المجلس. وعليه، أعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحيط
علما بهذه الحالة؛ إنه خلل سياسي هائل يجب معالجته.
رفعت الجلسة الساعة 12/35.